مجلة الحقوق

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

قراءة تاريخية نقدية حول آلية القرعة والاقتراع الانتخابي

الدكتور/ سيمون بدران

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 6069

العدد ٤ - ج٢ - السنة ٤٦

جمادى الأولى ١٤٤٤ هـ - ديسمبر ٢٠٢٢م

قراءة تاريخية نقدية حول آلية القرعة والاقتراع الانتخابي

الدكتور/ سيمون بدران(*)

ملخص:

تزامن الاختفاء شبه الكامل لاستعمال «القرعة» كآلية لإسناد المناصب السياسية مع الحقبة التاريخية التي شهدت نشأة النظم الدستورية التمثيلية الحديثة. إذ أبصرت تلك «الديمقراطيات» النور من رحم ثقافة الفكر الليبرالي، المعادي للفكر الديمقراطي التقليدي الذي هيمن على أثينا القديمة... فقد خسرت «القرعة» المبارزة التي خاضتها مع «الاقتراع الانتخابي» ابتداء من الربع الأخير للقرن الثامن عشر، على الرغم من تربعها لعقود طويلة من الزمن على عرش الآليات الأكثر ديمقراطية لإسناد المناصب السياسية. في حين، وقع اختيار «الآباء المؤسسين» للجمهوريات الحديثة على الاقتراع الانتخابي، لضمانه تسلم قوى أرستقراطية مقاليد الحكم بعيداً عن التوريث السياسي.

بناء عليه، لا بد لنا من التوقف على «القطيعة التاريخية» التي أحدثتها ثورات الإصلاح الدستوري الليبرالية على المسيرة الطويلة لتقاليد الحكم الديمقراطي من خلال تقديم قراءة تاريخية نقدية حول آلية القرعة والاقتراع الانتخابي. لذلك فقد حاولنا في بحثنا تبيان أسباب انهيار القرعة كآلية ديمقراطية لإسناد المناصب السياسية، قبل انتقالنا إلى الإضاءة على التفسيرات النظرية والعملية لـ«كسوفها» عن «الفضاء» السياسي والجهود التي بُذلت لـ«دمقرطة» الاقتراع الانتخابي، رغم تغلغل الجانب الأرستقراطي في بنيته.

المقدمة

بينت العديد من التجارب التاريخية السابقة، كيف أن «القرعة» لم تكن مجرد دخيل على الحياة السياسية والمؤسسات الدستورية، بعدما تحولت إلى آلية رئيسية لإسناد المناصب السياسية والمراكز الإدارية في العديد من المدن والجمهوريات الغابرة. فقد دفعت المكانة المرموقة التي حظيت بها تلك الآلية العشوائية للعب دور محوري في كل من أثينا القديمة، والجمهوريات الإيطالية خلال عصر النهضة، بالإضافة إلى بعض مقاطعات المملكة الأسبانية وغيرها من المدن الأوروبية. فقد نجحت القرعة في تثبيت نفسها كآلية «حيادية ونزيهة» لحل الخلافات بوسائل سلمية وعادلة، في خضم تسابق النخب السياسية على السلطة،

(*) أستاذ مشارك، رئيس قسم القانون العام في جامعة الشارقة.

بالإضافة إلى ضمانها المساواة الكاملة في إمكانية وصول المواطنين إلى تبوء المناصب السياسية والوظائف الإدارية، ومساهمتها في تمكينهم من حكم أنفسهم بأنفسهم(١).

بالمقابل، ألقت الدراسات التي تناولت «الاقتراع الانتخابي» في سياقه التاريخي الضوء على حداثته وهشاشته. فكان على هذه الآلية انتظار العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر لحجز مكانٍ لها ضمن المنظومتين الدستورية والسياسية للدول الليبرالية الغربية... في هذا السياق، وخلافاً للكتابات الفقهية التي بالغت في تسويق شعارات مبتذلة رأت في أثينا القديمة مهد النظام الديمقراطي كما نعرفه اليوم، عادت «الديمقراطية» لتظهر بعد قرون عديدة إثر اندلاع الانتفاضات وثورات الإصلاح الدستوري في كل من بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ولكن بعد اتخاذها شكلاً مغايراً لنموذجها الإغريقي الأصيل، فقد تقصدت «الديمقراطيات» الليبرالية التمثيلية، تحويل «الاقتراع الانتخابي» إلى عصب مؤسساتها الدستورية ولولب ديناميكيتها السياسية، وذلك بعد تحويرها الآلية الانتخابية التصويتية بما يتلاءم مع أهدافها النخبوية الأرستقراطية(٢).

فالاقتراع الانتخابي، بجوهره، يختزل على عناصر معينة، تكفلت على مر العقود بإضفاء بُعدٍ يتنكر لمبادئ العدالة والمساواة(٣). هذا وشكلت هذه الإشكالية أحد الموضوعات الكلاسيكية التي أضاءت عليها الفلسفة السياسية منذ القدم. فلم يتردد كل من أرسطو، مونتسيكيو وروسو(٤). عن المجاهرة بأن الاقتراع الانتخابي «بطبيعته»

(١) Yves Sintomer, « Délibération et participation : affinité élective ou concepts en tension ? », Participations, n° 1, 2011, p. 239.

(٢) أثبت العديد من المؤرخين التبدل الجذري الذي طرأ على الوظيفة التي أنيطت بالاقتراع الانتخابي كآلية لإسناد المناصب السياسية، بالإضافة إلى الإجراءات التي رافقت دوراته المختلفة. فعلى سبيل المثال، لم يُمنح «حق الاقتراع» خلال العصور الوسطى لجميع المواطنين، كما تفاوتت القوة التأثيرية والعددية للأصوات الانتخابية بشكل فاضح وصريح. هذا ولم تأخُذ المجتمعات التي عرفت الاقتراع الانتخابي خلال تلك العصور بقاعدة «الأغلبية الانتخابية»، بالإضافة إلى تنكرها لمبدأ «سرية التصويت»... فقد انتظرت هذه الآلية الاقتراعية العقود الأولى للقرن المنصرم، لتظهر في شكلها الحالي وبخصائصها الأساسية القائمة على الاقتراع العام غير المقيد، سرية التصويت، فوز الأغلبية، المساواة التامة بين أصوات الناخبين... ولتتحول بالتالي إلى الوسيلة الرئيسية لاستلام مقاليد السلطة في الدول الحديثة. Hugo Bonin, « La democratie hasardeuse : essai sur le tirage au sort en politique », Xyz, Canada, 2017, p. 51.

(٣) بالإضافة إلى مساهمته الكبيرة في انتقاء حكام وقادة «يتفوقون» على ناخبيهم...

(٤) على سبيل المثال، جاهر الفيلسوف والمفكر الفرنكوفوني «جان جاك روسو» في تأييده «الديمقراطية المباشرة»، باعتبارها الصورة الوحيدة للديمقراطية التي تحقق سيادة الشعب على أكمل وجه. كما هاجم النظام التمثيلي المعمول به في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر بكلمات لا تزال أصداؤها تتردد حتى الآن، إذ اعتبر أن شعب المملكة «يظن أنه حر، ولكنه واهم في ظنه، فهو ليس حر إلا في =

أرستقراطي، رافضين تحميل الظروف الخارجية المحيطة بالعملية الانتخابية وزر هذا الجانب الأرستقراطي، معتبرين أن جوهر الاقتراع الانتخابي وطبيعته يجعلان منه أداة سياسية هدفها إعاقة تكريس حكم ديمقراطي سليم.

بناء عليه، يتطلب الغوص في البعد الأرستقراطي للاقتراع الانتخابي، والفهم المعمق لجوانبه المُتَنَكّرة لمبادئ المساواة السياسية، تبديلاً جذرياً في مقاربة الباحث لهذه الآلية الانتخابية. فغالباً ما تُصور أنظمة الحكم القائمة على الاقتراع الانتخابي وكأنها نظم سياسية يختار بظلها المواطنون حُكّامهم «كما يحلو لهم». غير أن الإبحار في تمحيص التجارب الانتخابية المتعاقبة كفيلٌ بإظهار جوانب ونتائج فاضحة، تقصدت السردية الليبرالية التقليدية حذفها من خطابها الرسمي المُنحاز إلى الاقتراع الانتخابي. فمعظم تلك السرديات التي غالت في تمجيد الاقتراع الانتخابي كآلية وحيدة لتحقيق الدول «ديمقراطياتها» المنشودة، هي نصوص مؤدلجة، ومسيّسة، ومؤسطرة، صاغتها النخب السياسية المستأثرة بمقاليد السلطة.

من جهة أخرى، تستوقف الباحث في الأدبيات الدستورية والسياسية الخلاصة التي توصل إليها غالبية منظري عصر التنوير[٥]، ومفادها أن الاقتراع الانتخابي ذات طبيعة أرستقراطية، في حين أن القرعة هي آلية ديمقراطية بامتياز لإسناد المناصب السياسية. وعلى الرغم من إدراكهم المبكر لبعض نواقص الآلية العشوائية، إلا أنهم شددوا على شمولها مزايا فريدة تستحق دراسة متأنية لكافة جوانبها النظرية والتقنية. بالإضافة إلى يقينهم بقدرة المؤسسات السياسية والإجراءات الدستورية على التخفيف من حدة عيوبها... وبالتالي، يتضح للمراقب كيف حظيت الآلية العشوائية، قُبيل اندلاع ثورات الإصلاح الدستوري ابتداءً من الربع الأخير للقرن الثامن عشر، باهتمام الفلاسفة والمفكرين، والذين بكتاباتهم نجحوا في إشعال شرارة الانتفاضة في نفوس الثوار. فالقرعة، كآلية لإسناد المناصب السياسية والوظائف الإدارية، لم تندثر في حينها من أفق النظريات السياسية[٦].

= أثناء انتخاب أعضاء البرلمان، وبعد انتهاء الانتخابات يعود الشعب عبداً لا حول له ولا قوة، وقد جنى بذلك نتيجة سوء استعماله لحريته في اللحظات التي كانت فيه ملك يمينه». عبد الغني بسيوني عبد الله، «النظم السياسية. أسس التنظيم السياسي»، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص. ٢٠٢.

(٥) على الرغم من انتمائهم إلى مدارس ومذاهب فكرية متباعدة.

(٦) ناهيك عن الإصدارات العلمية الغزيرة التي أجادت في تفسير مزايا وعيوب كل من الاقتراع الانتخابي والقرعة ابتداء من عصر النهضة في جمهوريات شمال إيطاليا، وصولاً إلى عصر التنوير.

إلا أنه لم يلبث أن مر جيل واحد على صدور عدد من الكتب السياسية والفلسفية «الأيقونية الخالدة»[٧]، لتتحول آلية اختيار الحكام بواسطة القرعة إلى مجرد «هرطقة» نظرية، أدفنتها الأحداث المتلاحقة أدراج نسيان الفكر السياسي. فقد أحجم الثوار الليبراليون في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا عن تخصيص نقاش جدي لتطعيم المنظومة الدستورية الجديدة في كل من الدولتين بالآلية العشوائية. فعلى الرغم من رفعهم شعارات هادفة إلى تمتين المساواة في الحقوق السياسية التامة بين المواطنين، لم يتردد «الآباء المؤسسون» في تكريس الاقتراع الانتخابي كآلية لإسناد المناصب السياسية في الجمهوريات الحديثة، وذلك رغم إدراكهم اليقين بطابعه الأرستقراطي[٨]. منذ ذلك التاريخ والاقتراع الانتخابي ينعم بانتصاره المطلق وشبه الأبدي على أقرانه من الآليات السياسية الأخرى. حتى إنه تربع قائمة المؤشرات والمعايير المُستَخدمة لقياس مدى «تمثيلية» الحكومات المعاصرة، حيث تحولت «إمكانية التصويت الحر والدوري لنواب الأمة» إلى الخاصية الرئيسية لتعريف «الديمقراطية»[٩].

بناء عليه، لابد لنا من التوقف على هذه «القطيعة التاريخية» التي أحدثتها ثورات الإصلاح الدستوري الليبرالية على المسيرة الطويلة لتقاليد الحكم الديمقراطي. فكيف تمكن الاقتراع الانتخابي من تحقيق انتصار ساحق بهذه السهولة رغم جوانبه الأرستقراطية الظاهرة للعيان؟ وما هي الأسباب التي دفعت بآلية القرعة إلى مهملات تاريخ الأفكار السياسية الحديثة[١٠]؟ وكيف بإمكان الباحثين في الأدبيات السياسية والدستورية تفسير هذا التخلي المفاجئ والدائم عن آلية أثبتت جدارتها في ملاءمة متطلبات الأنظمة الديمقراطية والجمهورية، بالإضافة إلى أبعادها السلمية غير المشكوك بصحتها خلال عقود طويلة من الزمن...؟ بالمقابل، ما هي الأسباب التي دفعت باتجاه تقوقع الآلية العشوائية وحصرها ضمن الإطار القضائي الجزائي؟ وماذا عن المبادئ والأسس المنطقية، قانونية كانت أم اجتماعية، التي شرعنت ضرورة اختيار أعضاء

(٧) ك«روح الشرائع» للكاتب والفقيه القانوني «مونتسكيو»، و«العقد الاجتماعي» للفيلسوف والمنظر السياسي «جان جاك روسو».

(٨) Bernard Manin, « Principes du Gouvernement Représentatif », Paris, Flammarion, 1995, p. 107.

(٩) على سبيل المثال، تُدرج المنظمة غير الحكومية «فريدم هاوس» في تقريرها السنوي «الحرية حول العالم»، بعض الدول في خانة «الديمقراطيات الانتخابية»، بعد استيفائها شروط محددة تتمحور بشكل أساسي حول آلية الاقتراع الانتخابي.
https://freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2018

(١٠) أي اندثار «القرعة» كآلية عشوائية لإسناد المناصب السياسية في الدول المعاصرة.

المجالس والهيئات الصالحة للنظر في القضايا السياسية بواسطة الاقتراع الانتخابي، في حين تم الاكتفاء بإناطة صلاحية إدانة متهم[11] إلى «هيئة محلفين» من المواطنين الذين وقعت عليهم القرعة؟

للإجابة عن تلك الإشكاليات المطروحة أعلاه، اعتمدنا المنهج العلمي التاريخي من خلال تجميعنا للمعلومات والبيانات العلمية في دراسة موضوع بحثنا، مستندين على الحقائق الماضية، ومعتمدين على تحليلها وتفسيرها في إطارها الزماني والمكاني. بالإضافة، إلى حرصنا على تقديم قراءة نقدية لنشأة وتطور النظم الدستورية التمثيلية، وتتبع مسيرة تطور كل من الطابع الأرستقراطي للاقتراع الانتخابي، والجانب الديمقراطي لآلية القرعة.

أبعاد البحث وأهدافه

هدف هذا البحث الإضاءة على نجاح ثورات الإصلاح الدستوري الليبرالية في إحداث قطيعة تاريخية مع الأساليب الديمقراطية في الحكم، فقد تفانت الثورتان الأمريكية والفرنسية في تثبيت الاقتراع الانتخابي كآلية وحيدة لشرعنة السلطة، في حين أخفقت المقترحات الإصلاحية في تطعيم المنظومات الدستورية للجمهوريات الحديثة بالقرعة وتثبيتها كآلية رئيسية لإسناد المناصب السياسية؛ الأمر الذي أدى إلى غلبة وسيادة الاقتراع الانتخابي على الفضاء السياسي للدول الديمقراطية الليبرالية... لذلك، ومن خلال تقديم قراءة تاريخية نقدية حول آلية القرعة والاقتراع الانتخابي، حاولنا في بحثنا هذا تبيان أسباب انهيار القرعة كآلية ديمقراطية لإسناد المناصب السياسية (المبحث الأول)، ، قبل انتقالنا إلى الإضاءة على التفسيرات النظرية والعملية لانكفائها عن الآليات الديمقراطية الحديثة في اختيار ممثلي الشعب، في الوقت الذي تركزت فيه الجهود على «دمقرطة» الاقتراع الانتخابي رغم تغلغل الجانب الأرستقراطي في بنيته (المبحث الثاني).

(١١) وبالتالي، التحضير لإصدار حكم بسجنه لمدى الحياة أو إعدامه!

المبحث الأول: أسباب انهيار القرعة كآلية لإسناد المناصب السياسية

تفانت الثورتان الدستوريتان الأمريكية والفرنسية في تثبيت الاقتراع الانتخابي كآلية وحيدة لشرعنة السلطة (المطلب الأول)، في حين أخفقت المقترحات الإصلاحية في تطعيم المنظومات الدستورية للجمهوريات الحديثة بآلية القرعة وتثبيتها في المجال السياسي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الإهمال المتعمد للثورتين الأمريكية والفرنسية للقرعة كآلية لإسناد المناصب السياسية

من الأمور المسلم بها في أدبيات تاريخ الأنظمة السياسية، وقوف الطبقة البرجوازية وراء ثورات الإصلاح الدستوري التي اندلعت شرارتها الأولى خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، فقد أجمع الباحثون على الدماء التي قدمها البرجوازيون في سبيل تثبيت «الجمهورية» كنظام للحكم في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. غير أن مسألة التزام الطبقة البرجوازية بالجانب «الديمقراطي» لأنظمة الحكم تلك، تحولت إلى مادة دسمة للبحث والتشكيك بصوابيّتها، فعلى الرغم من إسهاب وثائقهم الدستورية وإعلاناتهم السياسية في تكرار مصطلحات كـ«الشعب» أو «الأمة»، إلا أن تحديد البرجوازيين اللاحق للفئات الشعبية التي انضوت تحت لواء «الأمة» عكست الجانب النخبوي لفكرهم الإصلاحي(١٢).

في هذا السياق، أبدع العلامة «برنارد مانين» في إضاءته على «التصدع» الذي ضرب تراث الفكر الجمهوري ومبادئه التقليدية(١٣). هذا «الانشقاق» العميق الذي قلب مفاهيم الثقافة السياسية السائدة في وقتها رأساً على عقب، تحول في أدبيات العلوم السياسية والدستورية إلى مسألة بديهية وطبيعية لا تقبل الشك أو مساءلة تأصلها التاريخي. فقد ترسخت قناعة لدى الأوساط الفلسفية والفقهية التي انكبت على هندسة

(١٢) على سبيل المثال، تقصد الآباء المؤسسون للولايات المستقلة حديثاً عن التاج البريطاني في الشمال الأمريكي إطلاق تسمية «الجمهوريات» عليها، بدلاً من «الجمهوريات الديمقراطية»!
David Van Reybrouck, "Against Elections: The Case for Democracy", Random House UK, 2016, p. 75.

(١٣) Bernard Manin, "The Principles of Representative Government", Cambridge University Press, 1997, p. 23.

أنظمة حكم سياسية خلال عصر التنوير، بهيمنة الطابع الديمقراطي على آلية «القرعة»، مقابل طغيان الجانب الأرستقراطي على «الاقتراع الانتخابي»[١٤].

على سبيل المثال، أعرب «جون آدامز»، وهو أحد أبرز «الآباء المؤسسين» للولايات المتحدة الأمريكية[١٥]، عن قلقه من تكريس «الديمقراطية» بكافة عناصرها، داعياً زملاءه لأن يتذكروا كيف أنها لم تدم طويلاً في المجتمعات التي عَملت بهاك إذ إنها لم تتوان، في نهاية المطاف، عن اغتيال النظام السياسي الذي أوجدها، فقد أكدت الشواهد والأمثلة التاريخية على مر العصور تفنن الديمقراطيات في جر مواطنيها وقاداتها إلى الانتحار السياسي[١٦]... في السياق عينه، ترسخت لدى الأب الروحي للدستور الأمريكي، «جيمس ماديسون»، قناعة مماثلة، ومفادها أن الديمقراطيات كانت على الدوام مسرحاً للاضطرابات والخلافات السياسية، بالإضافة إلى تَمَيُّزها بعمرها القصير نسبياً، والعنف الذي رافق سقوطها المدوي على مر التاريخ[١٧] (الفرع الأول).

تشارك الثوار في الجانب الآخر للأطلسي مشاعر الريبة نفسها من النظام الديمقراطي، إذ يلاحظ الباحث الدستوري ندرة استخدام الثوار لمصطلح «الديمقراطية» في كتاباتهم، بالإضافة إلى هيمنة مدلوله السلبي على غالبية النخبة السياسية التي قادت الثورة الفرنسية. فقد رأت تلك النخبة في «الديمقراطية»، الأداة المثلى لاستجلاب الفوضى التي ستعم البلاد بعد وصول الطبقات الفقيرة إلى مقاليد السلطة[١٨]. لذلك، ليس من المستغرب خلو محاضر الجلسات التي تم خلالها التطرق إلى شروط المشاركة في الاقتراع الانتخابي بين العامين ١٧٨٩ و١٧٩١، والتي انتهت بإصدار الوثيقة الدستورية الأولى بعد الثورة، من الإشارة الصريحة أو الضمنية إلى «الديمقراطية»[١٩]. فقد أكدت العديد من الدراسات المعاصرة التي تفانت في تمحيص خطابات وكتابات الآباء المؤسسين للثورة الفرنسية، نية هؤلاء في تجنب استخدام مصطلح «الديمقراطية»، لاختزالها عناصر

(١٤) وذلك حتى العقود الأخيرة التي سبقت اندلاع الثورتين الأمريكية والفرنسية.

(١٥) والذي شغل منصب رئيسها ابتداء من العام ١٧٩٧ ولغاية ١٨٠١.

(١٦) Charles Francis Adams, "The Works of John Adams", Boston, 1851, Volume 6, p. 484.

(١٧) James Madison, "Federalist", no. 10, 56-65, 22/11/1787, http://press-pubs.uchicago.edu/founders/documents/v1ch4s19.html

(١٨) Francis Dupuis-Déri, « Démocratie : Histoire politique d'un mot aux Etats-Unis et en France », Lux, Montréal, 2013, p. 138.

(١٩) Ibid, p. 149.

مهمة من الفوضى والتطرف السياسي[٢٠]. فقد انصب اهتمام الثوار، بالدرجة الأولى، على تقويض سلطة الملك والطبقة الأرستقراطية بعد الطعن بشرعيتهما، إلا أنهم شددوا على افتقار «عامة الناس» إلى المقومات الأساسية التي تمكنها من حكم نفسها بنفسها، في مقابل إعلانهم على الملأ بسيادة الأمة وحدها، وأنهم، كنخبة سياسية حاكمة، مؤتمنون على خدمة مصالحها والدفاع عنها[٢١] (الفرع الثاني).

فعلى الرغم من شيوع فكرة ولادة الديمقراطية الحديثة من رحم الثورتين الأمريكية (١٧٧٦) والفرنسية (١٧٨٩)، إلا أن التدقيق في دراسة النصوص التاريخية كفيل لدحض هذه الأساطير الفقهية، فقد تقصد المؤسسون الدستوريون في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إدارة أنظمتهم السياسية المستحدثة بالركون إلى العقلية الأرستقراطية في الحكم[٢٢]. هذا ولعب كل من «جيمس ماديسون» الأمريكي، و«إيمانويال جوزيف سياس» الفرنسي، دور «رأس الحربة» في بلورة نظرية «الحكم النيابي التمثيلي الجمهوري»، ابتداء من نهايات القرن الثامن عشر. كما لم تَحُلْ الخلفيات الثقافية والأيديولوجية التي أبعدت المهندس الرئيسي للدستور الأمريكي عن أبرز منظري الثورة الفرنسية، من دون وصفهما أوجه الاختلاف بين «الديمقراطية» و«النظام التمثيلي» بعبرات متشابهة ومعاني متقاربة... وما يزيد من استغراب الباحث في أدبيات الأنظمة السياسية، هي الثقافة التاريخية الواسعة التي تمتع بها الثوار واطلاعهم العميق على المجتمعات السياسية الماضية، بعد تمحيصهم لكتابات كبار مفكري وفلاسفة تلك الحضارات الغابرة[٢٣]، بالإضافة إلى عزيمتهم في الإطاحة بجميع المظاهر الأرستقراطية

(٢٠) غير أن الحقيقة التاريخية لا تنحصر في استخدام الكلمات والمصطلحات، فالنظام الديمقراطي شكل تهديداً وجودياً لأولئك الحفنة من الآباء المؤسسين ولمصالحهم الاقتصادية؛ إذ إنهم كانوا من أصحاب الأموال والممتلكات العقارية، بالإضافة إلى امتلاكهم مزارع ضخمة ضمت أعداداً هائلة من العبيد في الولايات المتحدة الأمريكية.
Howard Zinn, "A People's History of the United States", Harper Perennial Modern Classics, New York, 2003, p. 90.

(٢١) في هذا السياق، أضافت الأدبيات السياسية المعاصرة لهذه الحقبة التاريخية على مصطلح «الجمهورية» نبلاً وهالة معنوية أعظم من قرينه «الديمقراطية»، في الوقت الذي تفرد الاقتراع الانتخابي في تربع عرش الآليات الآيلة إلى إسناد المناصب السياسية. وبالتالي، يعود حرص قادة الثورتين الأمريكية والفرنسية على استبعاد آلية القرعة من الفضاء السياسي إلى عدم رغبتهم في تثبيت نظام ديمقراطي صحيح.
Francis Dupuis-Déri, « Démocratie : Histoire politique d'un mot aux Etats-Unis et en France », op. cit., p. 87.

(٢٢) Howard Zinn, "A People's History of the United States", op. cit., p. 95.

(٢٣) على غرار أرسطو وميكافيلي... وغيرهم من فلاسفة الحضارة الإغريقية ومفكري عصر النهضة.

للأنظمة السياسية التي قامت قبل ثورات الإصلاح الدستوري التي اندلعت خلال العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر(٢٤).

الفرع الأول: أصداء كتابات «هارينغتون» لدى الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية

تجلى الطابع الأرستقراطي للثورة الأمريكية في كتابات روادها خلال الفترة الزمنية التي فصلت بين استقلال الولايات المتحدة في العام ١٧٧٦ وصدور الوثيقة الدستورية الفدرالية في العام ١٧٨٧. فما انفك كل من جفرسون، آدامز، ماديسون... وغيرهم من «الآباء المؤسسين»، من المناشدة، كلٌّ على طريقته الخاصة، بضرورة تسليم مقاليد السلطة إلى النخبة السياسية المتنورة، وذلك بما فيه خير واستقرار للدولة الأمريكية الحديثة.

من جهته، واظب ماديسون على المقارنة بين الديمقراطية الإغريقية القديمة، «حيث تأخذ حفنة من الشعب على عاتقها تسيير شؤون السلطة بنفسها من دون وسيط»، وبين الجمهوريات الحديثة القائمة على التمثيل والنيابة في حكم الدولة(٢٥). وعلى الرغم من معرفته العميقة بتفاصيل الآليات الديمقراطية التي أوجدها الآباء المؤسسون للديمقراطية الأثينية القديمة، بعد أن أناطوا غالبية المناصب السياسية التنفيذية والوظائف الإدارية إلى مؤسسات ومجالس تمثيلية اختير أعضاؤها بالقرعة، رأى الأب الروحي للدستور الأمريكي في إحجام الجمهوريات الحديثة عن منح الشعب، ككتلة واحدة وجماعية، إمكانية المشاركة المباشرة في السلطة، أبرز العناصر التي فرقت تلك «الجمهوريات» عن «الديمقراطيات البدائية»(٢٦).

إلا أن ماديسون لم يرَ في النظام التمثيلي، حيث يقوم الشعب صاحب السيادة باختيار من ينوب عنه لتسلم مقاليد السلطة وإدارتها، مجرد بديل منطقي لاستحالة تجميع مواطني الدول الحديثة، ذات الكثافة السكانية العالية، في مكان واحد على غرار المدن القديمة. بل رأى فيه نظاماً سياسياً يسمو على «الديمقراطية» ويختلف اختلافاً جوهرياً عنها.

---

(٢٤) إشارة إلى أن الآباء المؤسسين للجمهوريات الحديثة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا فضلوا التجربة السياسية لروما القديمة، حيث لعبت القرعة دوراً هامشياً ضمن منظومتهم المؤسساتية العامة، على النموذج الديمقراطي لأثينا القديمة.
Brett Hennig, "The End of Politicians: Time for a Real Democracy", Unbound Digital, London, 2017, p. 62.

(٢٥) James Madison, "Federalist 10", in A. Hamilton, J. Madison, J. Jay, The Federalist Papers [1787], C. Rossiter, New American Library, 1961, p. 81.

(٢٦) James Madison, "Federalist 63", in The- Federalist Papers, op. cit., p. 387.

فـ«الحكم التمثيلي» ضروري لتصويب تطلعات الفئات الشعبية وتطهيرها من الشوائب الأنانية التي تعتريها. هذا وتتمتع المجالس والهيئات النيابية المنبثقة من الإرادة الشعبية بمستويات مرتفعة من الحكمة والروح الوطنية. وبالتالي، فهي أقدر على تحديد الصالح العام للمجتمع، مقارنة بالمنطق الغرائزي والانفعالي المهمين على عامة الناس(٢٧).

فقد تأثر ثوار الولايات المتحدة الأمريكية بكتابات أحد أبرز منظري النظام الجمهوري ومؤيديه في بريطانيا في أوساط القرن السابع عشر، «جيمس هارينغتون»، الذي أعاد هزيمة أثينا القديمة واندثار حضارتها إلى استخدامها للقرعة كآلية لانتقاء أعضاء مجلس شيوخها. الأمر الذي حرمها من التمتع بنخبة سياسية حاكمة تحتضن طبقتها «الأرستقراطية الطبيعية»(٢٨)... فلم يتوان المفكر الإنكليزي عن انتقاد الآباء المؤسسين للديمقراطية الأثينية وخيارهم بتفضيل آلية القرعة على الاقتراع الانتخابي لإسناد جميع مقاعد مجلس الشيوخ دفعة واحدة، وتقصير ولايتهم إلى سنة واحدة لا تقبل التجديد(٢٩). فقد حرمت المدة القصيرة التي أمضاها «الشيوخ» تحت قبة المجلس من اكتسابهم الخبرات الضرورية لتنمية كفاءاتهم السياسية واتقان مهامهم التمثيلية، بالإضافة إلى افتقارهم إلى الهيبة والسلطة لدرء المخاطر الناجمة عن جهل عامة الناس من مواطني المدينة لأصول وأدبيات الحكم(٣٠). وبالتالي، وحده الاقتراع الانتخابي كفيل باختيار آني وتلقائي لأعضاء الطبقة «الأرستقراطية الطبيعية»، قبل أن يتحولوا إلى نخبة حاكمة تستأثر بمقاليد السلطة، مستثمرة قدراتها ومواهبها «الطبيعية» في حكم الدولة وتسيير شؤونها العامة بما يتلاءم مع مصالح الفئات الاجتماعية بكافة أطيافها(٣١).

في المقابل، وعلى الرغم من رفضه إسناد المناصب السياسية والوظائف الإدارية بواسطة القرعة، أشاد «هارينغتون» بمبدأ التناوب والمداورة في إشغال المهام العامة التي تضطلع بها السلطات الحاكمة(٣٢). كما عكس تشديده على تكريس هذا المبدأ ضمن المنظومة الدستورية للدولة، تعلّقه بـ«الإنسانية المدنية» المهيمنة على النخب الثقافية منذ

(٢٧) James Madison, "Federalist 10", in The Federalist Papers, op. cit., p. 82.

(٢٨) James Harrington, "The manner and use of the ballot", in The Political Works of James Harrington, John Pocock, Cambridge, 1977, pp. 361-367.

(٢٩) رأى جيمس هارينغتون بالاقتراع الانتخابي الآلية المثلى لإسناد المناصب السياسية والقيادية إلى أعضاء الطبقة الأرستقراطية الطبيعية.

(٣٠) مما دفع أثينا القديمة إلى هاوية الخراب.
M. H. Hansen, "The Athenian Democracy in the Age of Demosthenes", op. cit., p. 308.

(٣١) Jeremy Trevett, "Demosthenes, Speeches 1-17", University of Texas Press, 2011, p. 23.

(٣٢) James Harrington, "The Prerogative of Popular Government ", in The Political Works of James Harrington, op. cit., p. 494.

عصر النهضة، انطلاقاً من قناعة مفادها أن «وحدها المشاركة السياسية كفيلة بإيصال الفرد إلى ادراكٍ كاملٍ وعميق لطبيعته الإنسانية»[٣٣].

في السياق عينه، لم يتوان ثوار الولايات المتحدة الأمريكية عن الاستشهاد بفلاسفة ومفكري عصر التنوير[٣٤]، بالإضافة إلى التدقيق في التاريخ السياسي للجمهوريات الغابرة. إلا أنهم امتنعوا عن المجازفة في الإبحار في نقاش جدي حول إمكانية إسناد عدد من المهام الرسمية بواسطة القرعة.

هذا ويستوقف المراقب الدستوري إحجام أحد أبرز «الآباء المؤسسين» وأكثرهم دراية في تاريخ الحضارات السياسية عن ذكر الآلية العشوائية، فخلال الصفحات العديدة التي خصها «جون آدمز» لوصف المؤسسات السياسية التي عرفتها كل من أثينا القديمة وجمهورية فلورنسا، عرج السياسي الأميركي على آلية إسناد المناصب السياسية والوظائف الإدارية بالقرعة[٣٥]. إلا أنه رفض الغوص في دراسة هذه الآلية العشوائية، حتى لو انتهى به الأمر إلى شجبها ومعارضة تطعيم المنظومة الدستورية للولايات المتحدة الأمريكية بها... وكأن الفكر السياسي والدستوري خلال المرحلة التأسيسية لأنظمة الحكم التمثيلي، قد اقتنع بإسقاط آلية القرعة نهائياً من لائحة الوسائل «الممكنة» لاختيار الحكام[٣٦].

وبالعودة إلى الأب الروحي للوثيقة الدستورية الأمريكية، جاهر «جيمس ماديسون» صراحة بأن اعتماد دوائر انتخابية كبرى يساعد على انتخاب نواب «محترمين»، متمسكين بحقوق «الملكية الخاصة». في حين، تماهى ازدراؤه «للديمقراطية (الأثينية) الصافية» ورغبته في تكريس جمهورية دستورية يلعب فيها الاقتراع الانتخابي دور «المصفاة»، مع ما تعارف على تسميته في عصرنا الحالي بالنظم «الانتخابية الأرستقراطية»[٣٧] أو «جمهوريات المُلْكِية الفردية»[٣٨].

(٣٣) John Greville Agard Pocock, "Historical Introduction", in The Political Works of James Harrington, op. cit., p. 69.

(٣٤) على غرار هارينغتون، مونتيسكيو، روسو... الذين أجادوا في الإضاءة على آلية القرعة في المجال السياسي.

(٣٥) John Adams, "A Defense of the Constitutions of Government of the United States of America", Constitutional & Legal Hist. Ser., Da Capo Press, 1971.

(٣٦) Bernard Manin, "The Principles of Representative Government", op. cit., p. 110.

(٣٧) خلافاً «للنظم »الوراثية الأرستقراطية» البائدة.

(٣٨) Antonio Negri, Michael Hardt, "Multitude: War and Democracy in the Age of Empire", Penguin Books, 2014, p. 245.

بالمقابل، صوت عدد من الآباء المؤسسين ضد الدستور الأمريكي بصيغته النهائية، معترضين على تسهيله سطوة أصحاب المال على مقاليد الجمهورية الفتية، معتبرين صناديق الاقتراع مجرد وسيلة لحصر الفوز بأعيان المدن وأثريائها، أي المنتمين إلى الطبقة «الأرستقراطية الطبيعية»[٣٩].

في هذا السياق، أشار المنظر السياسي «جون دان» إلى إحجام مصطلح «الديمقراطية» عن لعب أي دور في إطلاق شرارة التمرد الذي قادته مستعمرات أمريكا الشمالية بوجه التاج الملكي البريطاني، في حين استخدمه الآباء المؤسسون فقط للدلالة على النموذج الأثيني الفاشل، والذي توجب تجنب مخرجاته ونتائجه بأي ثمن[٤٠]...

من جهتها، أضاءت المؤرخة الماركسية «هيلان وود» على المكانة المميزة التي احتلتها الحضارة الرومانية في وجدان الثوار الأمريكيين، الذين أعادوا إحياء مصطلحات سياسية رومانية كـ«مجلس الشيوخ»، محولين «النسر الروماني» إلى أيقونة للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يعكس بوضوح تعلقهم «بالأرستقراطية الجمهورية»، خلافاً للنموذج «الديمقراطي» لأثينا القديمة[٤١]. لتكمل المؤرخة تشكيكها بصوابية السرديات الشائعة القائلة بأن الثوار الأمريكيين هم «الآباء المؤسسون» للديمقراطيات الليبرالية الحديثة، انطلاقاً من النموذج «الديمقراطي» الأمريكي[٤٢].

الفرع الثاني: إغفال ثوار فرنسا لأفكار «مونتيسكيو» و«روسو» عن القرعة

في الضفة الأخرى للمحيط الأطلسي، أصر أحد أبرز منظرو الثورة الفرنسية «إيمانويال جوزيف سياس»، على أوجه الاختلاف بين الديمقراطية، حيث يقوم المواطنون بسن القوانين التشريعية بأنفسهم، وبين نظام الحكم التمثيلي، حيث تُناط مقاليد الحكم إلى ممثلين منتخبين ينوبون عن الشعب[٤٣]. إلا أن المفكر الفرنسي رفض إعادة سمو الحكم التمثيلي النيابي وعظمته إلى القرارات الحكيمة والعقلانية التي تنبثق عن مؤسساته السياسية وآلياته الدستورية[٤٤]. بل لأنه يشكل أفضل صور الحكم «للمجتمعات التجارية

(٣٩) Bernard Manin, "The Principles of Representative Government", op. cit., p. 113.

(٤٠) John Dunn, "Democracy: A History", Atlantic Monthly Pres, 2006, p. 72.

(٤١) Ellen Meiksins Wood, "Democracy Against Capitalism: Renewing Historical Materialism", Cambridge University Press, 1995, p. 225.

(٤٢) John Keane, "The Life and Death of Democracy", Norton & Company, 2009, p. 83.

(٤٣) Sieyès, « Quelques idées de constitution applicables à la ville de Paris », Versailles, Baudouin, Imprimeur de l'Assemblée nationale, 1789, p. 4.

(٤٤) على غرار ملهم الدستور الأمريكي، «جامس ماديسون».

الحديثة»، حيث ينصب اهتمام الموطنين ومجهودهم على إنتاج الثروات وتعزيزها. وبالتالي، تفتقر الفئات الشعبية في تلك المجتمعات الرأسمالية إلى «أوقات الفراغ» الضرورية للاهتمام بالمسائل السياسية ومتابعة قضايا الشأن العام بصورة دائمة ومنتظمة. لذلك، توكل شؤون الحكم إلى حفنة صغيرة من الأفراد، تتفرغ إلى ممارسة مقاليد الحكم، بعد أن يتم اختيارها بواسطة الاقتراع الانتخابي. فقد رأى «سياس» في الحكم التمثيلي النيابي اسقاطاً لمبدأ «تقسيم العمل» في المجال السياسي(٤٥). فالمصلحة العامة وتحسين المستوى الاجتماعي للفئات الشعبية تفرض على السلطات العامة تحويل الحكم وممارسته إلى «مهنة خاصة»(٤٦).

من ناحيته، ربط الفيلسوف السياسي الفرنسي «مونتيسكيو» بين آلية القرعة والديمقراطية، من جهة، والاقتراع الانتخابي والأرستقراطية، من جهة أخرى. فقد أوضح في كتابه الشهير «روح الشرائع» كيف أن القرعة قد تتحول إلى وسيلة فعالة لإسناد المناصب السياسية، من دون أن تترك مشاعر الأسى والخيبة في نفوس المتنافسين على مقاليد السلطة(٤٧). ليجزم بعدها صراحة بالطابع الديمقراطي للآلية العشوائية، في حين يكتنف الاقتراع الانتخابي جوانب مهمة من الأرستقراطية السياسية(٤٨).

أكثر ما يثير الدهشة لدى الباحث في أدبيات القانون الدستوري، العلاقة الوطيدة والتلقائية التي أوجدها «مونتيسكيو» بين آليات انتقاء الحكام، من جهة، وأنواع أنظمة الحكم الجمهوري، من جهة أخرى(٤٩). هذا وقد تقصد المفكر الفرنسي تعميم خلاصة بحثه على جميع الدول والمجتمعات، وتحويلها إلى قاعدة «إنسانية» تتصف بالاستقرار والعالمية. كما رفض أن يُنظر إليها كمجرد انعكاس لثقافة سياسية محددة، تتقوقع في بيئة شعب معين، وذلك لانبثاقها من عناصر ومكونات «الطبيعة» الخاصة بهاتين الآليتين

(٤٥) رأى «سياس» في مبدأ «تقسيم العمل» عاملاً ضرورياً للارتقاء بالمجتمع والتقدم به إلى مراتب العلا.

(٤٦) Sieyès, « Observations sur le rapport du comité de constitution concernant la nouvelle organisation de la France », Versailles, Baudoin, Imprimeur de l'Assemblée nationale, 1789, p. 35.

(٤٧) وذلك بمنحها جميع مواطني الدولة «آمالاً معقولة» لخدمة وطنهم الأم.

(٤٨) Montesquieu, « Esprit des lois », [1748], Livre II, ch. 2, éd. R. Dera-thé, volume 2, Paris, Garnier, 1973, vol. I, p. 17.

(٤٩) إشارة إلى أن الديمقراطية والأرستقراطية هما نوعا الحكم اللذان قد تتخذهما «الدولة الجمهورية» في «روح الشرائع». فقد عرف مونتيسكيو الحكم الجمهوري بالنظام الذي يمتلك بموجبه الشعب، أو جزء منه، السيادة العليا في الدولة.

Montesquieu, « Esprit des lois », op. cit., vol. I, p. 14.

الدستوريتين لإسناد المناصب السياسية: فالقرعة، «بطبيعتها» ديمقراطية، في حين أن الاقتراع الانتخابي «بطبيعته» أرستقراطي [٥٠].

في هذا السياق، اعتبر مونتسكيو أن الركون إلى الآلية «العشوائية» في المجال السياسي تشوبه عيوب جسيمة، أبرزها على الإطلاق إمكانية وقوع القرعة على مواطنين يفتقرون إلى الحد الأدنى من الخبرات والكفاءات المطلوبة. إلا أنه أقر بقدرة المشّرع على ابتكار آليات دستورية تسهم في كبح الآثار السلبية للقرعة وتحجيمها، على غرار ما قام به رجل القانون الإغريقي «سولون»، الذي مهدت تشريعاته لولادة الديمقراطية الأثينية. فقد أبدى مونتسكيو إعجابه الشديد بالإجراءات الحكيمة التي اتخذها «سولون» لتفعيل دور القرعة ضمن المنظومة السياسية للمدينة. فعلى سبيل المثال، اقتصر إلقاء القرعة على الراغبين في إشغال مناصب محددة مسبقاً، وذلك قبل خضوعهم إلى تحقيق أمام قضاة المحاكم المختصة، مع منح جميع المواطنين إمكانية التشكيك بسيرتهم الحميدة أو قدراتهم الفكرية. أما وبعد انتهاء ولايتهم، فخضعت الأعمال والقرارات التي اتخذها «المحظوظون» الذين وقعت عليهم القرعة إلى تدقيق صارم من قبل الجهاز المعني في المدينة، بالإضافة إلى الزامهم تقديم تقارير دورية ومفصلة خلال تأديتهم لمهامهم الرسمية... في نهاية المطاف، خلص مونتيسكيو إلى أن هذه الإجراءات تكفلت بإبعاد أصحاب النفوس الضعيفة عن القرعة وحصر المنافسة تلقائياً بين أصحاب الكفاءات العالية، الأقدر على استلام دفة الحكم[٥١].

من جهة أخرى، أضاء المفكر الفرنسي على خاصيتين أساسيتين جعلتا من القرعة حاجة ضرورية للأنظمة السياسية التّواقة إلى الديمقراطية، فقد جنّبت هذه الآلية العشوائية مرارة الهزيمة والإذلال على الذين لم تقع عليهم القرعة. وبالتالي، تكون قد أسهمت في تمتين الوئام ضمن الدولة الواحدة، قاطعة الطريق على مشاعر الغيرة والحسد القاتل من الذين أُسندت إليهم المناصب السياسية والوظائف الإدارية بواسطة القرعة[٥٢]... في المقابل، تنسجم الآلية العشوائية مع «مبدأ المساواة» الذي يتربع قائمة أولويات منظري الديمقراطية، حيث إنها تمنح كل مواطن على حدة «فرصة معقولة» لإشغال إحدى المهام الرسمية للدولة[٥٣].

(٥٠) Ibid., p. 7.
(٥١) Ibid., pp. 17-18.
(٥٢) خلافاً للأنظمة الأرستقراطية، حيث تقتصر المنافسة على مقاليد السلطة بين حفنة من النبلاء.
(٥٣) Montesquieu, « Esprit des lois », livre V, chap. 3, op. cit., vol. 1, p. 49.

من جهة أخرى، يلاحظ المراقب الدستوري امتناع مونتسكيو عن إبراز الحجج المنطقية وراء «أرستقراطية» الاقتراع الانتخابي، خلافاً لإسهابه في شرح الطابع «الديمقراطي» لآلية القرعة. فقد تكونت لديه قناعة راسخة مفادها أن الشعب، متى مُنح حرية الاختيار، لابدّ له وأن يقترع «للأفضل» من أبنائه ليسلمهم مقاليد السلطة. في الوقت عينه، رفض المفكر الفرنسي حصر الأسباب الكامنة وراء فوز المرشحين بالاقتراع الانتخابي بمجهودهم الفردي وكفاءاتهم العالية، فقد لعبت الأموال والثروات التي ورثها الحكام «الأرستقراطيون» عن أسلافهم دوراً محورياً في إيصالهم إلى تبوؤ المناصب القيادية(٥٤).

من جهته، سار «جان جاك روسو» على خطى أسلافه من فلاسفة ومفكري عصر التنوير بربطه آلية القرعة بالديمقراطية، من جهة، والاقتراع الانتخابي بالأرستقراطية، من جهة أخرى. فقد رأى الفيلسوف الفرنكوفوني في القرعة والاقتراع الانتخابي وسيلتين منفصلتين يمكن الاستعانة بهما لاختيار أعضاء «الحكومة»(٥٥).

أما «الديمقراطية»، فقد اتخذت طابعاً خاصاً في كتاباته، بعدما أناط بالشعب ممارسة السيادة والحكومة معاً. فقد اشترط روسو على الشعب سن القوانين وتنفيذها بنفسه، إذا أراد العيش في ظل نظام ديمقراطي سليم، رغم اعترافه بالمخاطر الجسيمة التي قد تنتج عن هذه الازدواجية، فالقرارات التي يتخذها الشعب بصفته صاحب السيادة، والتي تترجم بقوانين تشريعية، قد تتعرض إلى تحريف أو تشويه بسبب الآراء والمصالح الخاصة التي تهيمن عليه لدى أدائه لوظيفته «الحكومية»(٥٦). لذلك، ختم «روسو» الفصل الذي خصصه للديمقراطية بمقولته الشهيرة: «لو وجد شعب من الآلهة لكانت حكومتُه ديمقراطية، فحكومة بالغة الكمال كهذه لا تلائم الآدميين»(٥٧). فالآلهة باستطاعتها أن تحافظ على فصل حاد بين نظرتها العامة عند وضعها القوانين التشريعية، وبين رغباتها الخاصة لدى ممارستها الحكم أو وظيفتها التنفيذية. بالمقابل، تعجز الطبيعة البشرية عن الفصل بين الاثنين. وبالتالي، ترتبط فاعلية النظام الديمقراطي على أرض

(٥٤) Ibid, p. 15.

(٥٥) إشارة إلى أن مصطلح «الحكومة» في أدبيات كاتب «العقد الاجتماعي»، قد قصد به الجهاز التنفيذي للدولة.
Bernard Manin, "The Principles of Representative Government", op. cit., p. 106.

(٥٦) Jean-Jacques Rousseau, « Du contrat social », livre IV, chap. 3, Œuvres complètes, vol. III, Gallimard, 1964, p. 404.

(٥٧) جان جاك روسو، «العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية»، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٤، ص. ١٦.

الواقع، بمدى نجاح الآليات الدستورية في تحييد الشعب، بصفته «صاحب السيادة»، عن اتخاذ قرارات خاصة ترتبط بوظيفته الحكومية التنفيذية... لذلك، رأى روسو في «القرعة» حلاً منطقياً لهذه المعضلة المؤسساتية. إذ يكفي الشعب أن يصدر تشريعاً واحداً لا غير، ينص بموجبه على إسناد المناصب السياسية بالقرعة. في حين أنه لو قرر الركون إلى «الاقتراع الانتخابي»، لتوجب عليه التدخل على مرحلتين: الأولى بصفته صاحب السيادة، بعد إصداره قانون يكرس هذه الآلية الانتخابية وإجراءاتها. والثانية بصفته المؤتمن على وظيفة الحكم، من خلال توجهه إلى صناديق الاقتراع لاختيار أشخاص محددين، تُناط بهم المهام الرسمية في الدولة[٥٨]. في هذا السياق، تظهر للعيان المخاطر التي يكتنفها الاقتراع الانتخابي والتي قد تؤدي إلى تحريف النظام الديمقراطي وتشويهه. فقد يتعمد المواطنون إصدار قانون انتخابي يهدف إلى إيصال أشخاص محددين إلى تسلم مقاليد السلطة[٥٩]...

من جهة أخرى، قلل روسو من أهمية المخاطر التي قد تعتري آلية القرعة، والتي تركزت حول إمكانية وصول أشخاص غير أكفاء، أو ليسوا فوق مستوى الشبهات، إلى المراكز القيادية في الدولة. فقد رأى في تكريس نظام ديمقراطي فعلي وصول حتمي إلى المستوى نفسه في الثقافة والثروة لدى جميع المواطنين، بالإضافة إلى تساويهم بالمواهب والأخلاق. لتتحول، بالتالي، مسألة وقوع القرعة على أشخاص محددين إلى موضوع ثانوي لا أهمية له[٦٠].

بالمقابل، وعلى الرغم من غزارة الكتابات الفقهية المؤيدة لاستخدام القرعة في المجال السياسي، تشارك الثوار الفرنسيون مع أقرانهم الأمريكيين تهميش مصطلح «الديمقراطية» خلال كفاحهم المسلح لإزالة الامتيازات الموروثة للطبقة الأرستقراطية[٦١]. إذ اقتصر استخدامهم لهذا المصطلح لدى إدراكهم قدرته الفائقة على تعبئة الجماهير وحثها على المشاركة في الكفاح الثوري للتخلص من «النظام القديم».

لذلك، وبعد المشاركة الكثيفة لشرائح واسعة من عامة الشعب في إسقاط النظام الملكي القديم، جاء الدستور الأول بعد مضي سنتين على اندلاع شرارة الثورة ليفرض

(٥٨) في حين أن القرعة تتم بصورة تلقائية، من دون الحاجة إلى تدخل الشعب بصفته المؤتمن على وظيفة الحكم.

(٥٩) Bernard Manin, « Principes du Gouvernement Représentatif », op. cit., p. 105.

(٦٠) Jean-Jacques Rousseau, « Du contrat social », livre IV, chap. 3, vol. III, op. cit., p. 442.

(٦١) فضل الثوار الفرنسيون تركيز جهودهم حصراً في سبيل تكريس قيم «المساواة».

شروطاً شبه تعجيزية لتفعيل الحق في الانتخاب[٦٢]. ففي حين نصت المادة السادسة من اعلان حقوق الإنسان والمواطن[٦٣] على أن: « القانون هو تعبير عن الإرادة العامة، ولكل مواطن الحق في المشاركة شخصياً أو من خلال ممثل له في صياغته (...)»، جاءت الوثيقة الدستورية في العام ١٧٩١ لتشير صراحة إلى: «أن الأمة، التي منها تتفرع جميع السلطات، لا يمكنها ممارسة شؤون الحكم إلا بالوكالة. فالدستور الفرنسي هو تمثيلي (...)»[٦٤]. هكذا، بسحر ساحر، حُرم الشعب من حقه في اقتراح القوانين، في حين تم الإبقاء على استئثار ممثلي الأمة على الصناعة التشريعية...

فمنذ بزوغ فجر الثورة، والشرخ قائم بين الإصلاحيين الفرنسيين حول دور الشعب في النظام الجديد، وإمكانية مشاركته مباشرة في حكم الدولة، فالعديد منهم لم يقتنع بالديمقراطية كنظام حكم فعال يتوجب إسقاطه على الجمهورية المولودة حديثاً[٦٥]. على سبيل المثال، لم يتوان رئيس الجمعية الدستورية من المجاهرة بحق الشعب الفرنسي من أن يتولى «الأفضل»، أي «الأكفأ والأكثر ثقافة واطلاعاً على التشريعات، مقاليد السلطة(...)»، ليكمل قائلاً: «وحدهم الذين يمتلكون الأراضي، يُجهدون أنفسهم في سبيلها، لتعلّقهم في ترابها والقوانين التي تحميها، بالإضافة إلى الطمأنينة التي تؤمنها لقاطنيها (...) فالدولة التي تحكمها نخبة من مالكي الأراضي، لا بد لها وأن تنعم بالأمان والاستقرار الاجتماعيين، في حين تغرق البلدان التي تمسك الطبقات الفقيرة بزمامها في فوضى تعيدها إلى بدائية المجتمعات الغابرة »[٦٦]... هذه التصاريح، دفعت أحد منظري الثورة الفرنسية من الراديكاليين إلى التساؤل: «ماذا سنجني من نجاحنا في تحطيم «الأرستقراطية الوراثية (بالولادة)»، إذا كان جل ما قمنا به هو استبدالها بـ «أرستقراطية الأثرياء»؟[٦٧].

(٦٢) الأمر الذي حصر المشاركة السياسية في التصويت الانتخابي بسدس مواطني الدولة الفرنسية.

(٦٣) يجمع الفقهاء على اعتبار هذا الإعلان أبرز الوثائق التي صدرت عن الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩.

(٦٤) المادة الثانية من الباب الثالث للدستور الفرنسي الصادر في العام ١٧٩١.

(٦٥) John Keane, "The Life and Death of Democracy", op. cit., p. 477.

(٦٦) Andrew Jainchill, "Reimagining Politics after the Terror: The Republican Origins of French Liberalism", Ithaca, Cornell University Press, 2008, p. 43.

(٦٧) Michel Vovelle, "The Fall of the French Monarchy 1787-1792", New York, Cambridge University Press, 1984, p. 208.

المطلب الثاني: إخفاق المقترحات الإصلاحية في تطعيم الجمهوريات الحديثة بآلية القرعة في المجال السياسي

الفرع الأول: العجز الأمريكي في الركون إلى القرعة

أشارت العديد من الدراسات البحثية إلى تأثر المشرعين الدستوريين في المستعمرات الأمريكية بكتابات المنظر البريطاني «هارنغتون»، والذي بدوره أُعجب بالنموذج الجمهوري في الحكم كما عرفته البندقية، حيث لعبت القرعة دوراً أساسياً في حبك مؤسساته السياسية الأرستقراطية. إذ تجلت الخطوط العريضة لهذا النموذج في الوثائق الدستورية لكل من نيو جرسي، جنوب كارولاينا وبنسلفانيا(٦٨). فعلى سبيل المثال، شكل دستور شرق نيو جرسي أكثر المحاولات جدية لإسقاط المؤسسات السياسية كما هندسها هارنغتون في كتابه «أوقيانا» على المستعمرات الأمريكية(٦٩)، حيث لجأت الجهات الرسمية المعنية إلى القرعة لاختيار أعضاء هيئات المحلفين ومحاكم الاستئناف، بالإضافة إلى مساهمة الآلية العشوائية في انتقاء مرشحي وناخبي المجلس الأعلى ومجلس العمدة(٧٠). لم يقتصر الهدف من وراء الركون لهذه الآلية على درء مخاطر التركيز المفرط للسلطة، فقد عكست اللوائح التي ضمت أسماء الذين ألقيت القرعة بينهم على طابعها الأرستقراطي، وعلى نية المشرع الدستوري في إقصاء جميع سكان المستعمرة، باستثناء حفنة صغيرة من وجهائها(٧١). كما شهدت هذه الحقبة التاريخية طلاقاً مفاجئاً بين القرعة من جهة، وسرية الاقتراع، من جهة أخرى. فقد نصت الوثيقة الدستورية لبنسلفانيا على اعتماد سرية الاقتراع «لانتخاب» أعضاء الحكومة والمراكز الإدارية القيادية، في حين اقتصرت الآلية العشوائية على تشكيل هيئات المحلفين والمداورة بين أعضاء مجلس العمدة(٧٢)... وخلافاً للاستعمال الديمقراطي للقرعة في أثينا، رفض المشرع الدستوري في المستعمرة الأمريكية اعتماد الآلية التي ابتكرتها البندقية في جمعها القرعة، والمداورة، وسرية الاقتراع معاً، مفضلاً استخدام كل من هذه الآليات على حدة، ولإشغال مناصب سياسية وإدارية منفصلة، إذ

(٦٨) Oliver Dowlen, "The Political Potential of Sortition", D.Phil, University of Oxford, 2006, p. 211.

(٦٩) Hugh Francis Russell-Smith, "Harrington and His Oceana: A Story of a 17th Century Utopia and Its Influence in America", Reprint Ed. New York, Octagon, 1914, p. 163.

(٧٠) Oliver Dowlen, "The Political Potential of Sortition", op. cit., p. 216.

(٧١) Ibid., p. 219.

(٧٢) Pennsylvania, "The Statues At Large of Pennsylvania in the Time of William Penn: Compiled Under the Authority of the Act of May 19, 1887", ed. Gail McKnight Beckman, New York, Vantage, 1976, p. 160.

بدأ يرتسم في أفق الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة الاعتقاد بأن «سرية الاقتراع» كفيلة وحدها بتكريس نظام انتخابي شفاف وفعال(٧٣).

هذا وبدأ نجم آلية القرعة بالأفول من الفضاء السياسي، متقوقعاً في المجال القضائي، وذلك لاقتصاره على اختيار أعضاء هيئات المحلفين... هذا وأظهرت العديد من الاقتراحات الدستورية المرتبطة بانتخاب رئيس للجمهورية، هامشية القرعة كآلية لإسناد المناصب السياسية في الدولة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، دعا أحد الآباء المؤسسين «توماس بين» إلى الاختيار العشوائي لإحدى الولايات من المستعمرات الأمريكية الثلاثة عشر، قبل انتخاب أحد نوابها، بواسطة القرعة أيضاً، رئيساً للجمهورية، لتقتصر القرعة، في الانتخابات اللاحقة، على المستعمرات الاثنتي عشرة المتبقية. وهكذا دواليك إلى أن تتناوب جميع المستعمرات على المنصب الرئاسي(٧٤)... وبالتالي، يكون هذا الطرح قد ساوى بين جميع الولايات، بغض النظر عن أحجامها، عدد سكانها، قواها الاقتصادية أو العسكرية. بالإضافة إلى ضمانه التجرد وعدم الانحياز لاختيار رئيس الجمهورية. هذا وأتى الجمع بين آليتي القرعة والمداورة ليقطع الطريق على «أصحاب النفوذ»، أفراداً كانوا أم ولايات، من الهيمنة على العملية الانتخابية والاستئثار بمراحلها(٧٥).

من جانبه، اقترح «جيمس ويلسون»، أحد أبرز الآباء المؤسسين، تشكيل هيئة ناخبة تُناط بها مهمة انتخاب رئيس جمهورية للولايات المتحدة الأمريكية، يُختار أعضاؤها بواسطة القرعة من بين نواب وشيوخ الكونغرس. استلهم «ويلسون» مقترحه هذا من الآلية التي اعتمدتها البندقية خلال عصر النهضة لقطع الطريق على تدبير المكائد والمؤامرات خلال إسناد المناصب القيادية في المدينة الإيطالية(٧٦)... غير أن هذا الاقتراح جوبه بمعارضة برلمانية شديدة ومتماسكة، حالت دون اعتماده ضمن مواد الوثيقة الدستورية، وذلك بعد اتهامه باحتمال المساهمة في تكوين سلطة تنفيذية «غير مستحقة» للشروع بمهامها الدستورية(٧٧).

(٧٣) Fredrik Engelstad, "The Assignment of Political Office by Lot", Social Science Information, Volume 28, March 1989, p. 33.

(٧٤) Thomas Paine, "Common Sense," in The Thomas Paine Reader, eds. Michael Foot and Isaac Kramnick, London, Penguin, 1776, p. 91.

(٧٥) وبالتالي، تحولت الآلية العشوائية إلى رديف مكمل لاختيار قائم على مبدأ «الكفاءة». Oliver Dowlen, "The Political Potential of Sortition", op. cit., p. 228.

(٧٦) James Madison, "Notes of Debates in the Federal Convention of 1787 Reported by James Madison", ed. Adrienne Koch, Athens, Ohio University Press, 1966, p. 359.

(٧٧) Ibid., p. 262.

وعلى الرغم من قدرة هذين الطرحين الدستوريين على الحد من الفساد والصرعات الفئوية، بالإضافة إلى ضمانهما مداورة أوسع وأكبر على المنصب الرئاسي، إلا أنهما يُعتبران أكثر «أرستقراطية» من الآلية الانتخابية التي اعتمدتها الوثيقة الدستورية في نسختها النهائية في العام ١٧٨٧، والقائمة على «المجمع الانتخابي» أو «الناخبين الكبار». فقد حرم هذان الطرحان الدستوريان مواطني الولايات الأمريكية إمكانية المشاركة في اختيار الهيئة التي أنيطت بها مهمة اختيار رئيس الجمهورية(٧٨).

إشارة إلى أن «بين» عاد وطرح القرعة كآلية لتوزيع أعضاء الكونغرس الأمريكي على المجلسين التشريعيين (الشيوخ والممثلين)، وذلك بغية الخروج بأفضل القرارات والقوانين التشريعية(٧٩)، بالإضافة إلى قطع الطرق على قيام تجمعات سياسية واصطفافات فئوية خلال التداول بقضايا الشأن العام أو التصويت النهائي عليها تحت قبة «الكابيتول»(٨٠).

الفرع الثاني: فشل مقترحات تطعيم المنظومة «الثورية» الفرنسية بالآلية العشوائية

أما في فرنسا، فقد تساءل «إيمانويال جوزيف سياس» قبيل اندلاع الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩ حول إمكانية استبدال الهيئات الابتدائية الشعبية التي أُنيطت مُهمة اختيار الناخبين الكبار بآلية القرعة ضمن لوائح شملت جميع المواطنين، فقد ابتغى السياسي الفرنسي من وراء طرحه هذا التخفيف من هيمنة «الجمعيات السرية»، ذات المصالح الخاصة والفئوية، على الهيئات الابتدائية «الفوضوية». غير أن هذا المشروع الإصلاحي لم يُكتب له النجاح(٨١).

من ناحيته، كتب أحد الثوار الفرنسيين «لانتينا»(٨٢) في سبتمبر من العام ١٧٩٢ مقالاً تناول فيه مزايا آلية القرعة وقدرتها على حل الخلافات السياسية بوسائل سلمية،

(٧٨) Joel Matthew Parker, "Randomness and legitimacy in selecting democratic representatives", PhD Dissertation, The University of Texas at Austin, December 2011, p. 69.

(٧٩) Thomas Paine, "To the Citizens of Pennsylvania on the Proposal for Calling a Convention", in The Thomas Paine Reader, eds. Michael Foot and Isaac Kramnick. London, Penguin, 1805, p. 534.

(٨٠) Thomas Jefferson, "Letter to Major John Cartwright, June 5, 1824", in Writings, ed. Merrill D. Peterson, New York, Literary Classics of the United States, 1984, p. 1492.

(٨١) Patrice Gueniffey, « Le Nombre et la Raison : La Révolution française et les élections », Annales historiques de la Révolution française, 1996, p. 121.

(٨٢) متأثراً بكتابات مونتسكيو.

مطالباً بإلقائها بين المرشحين الذين حلّوا في المراكز الثلاثة الأولى لاختيار الفائز من بينهم[٨٣]... تزامن هذا الاقتراح مع مشروع الدستور الذي صاغه «ثيودور لوسيور»، الذي بدوره تأثر بكتابات المفكر والمنظر البريطاني «هارينغتون». إذ شددت هذه الوثيقة الدستورية على ضرورة اختيار مئة ناخب بواسطة القرعة في جميع الدوائر الانتخابية التي تزيد على ألف مواطن. كما أشارت إلى الإمكانيات التي تختزلها الآلية العشوائية لتجنيب المجالس التمثيلية الصراعات السياسية المحتدمة، خلال تشكيل «مكتب الجمعية العامة» على سبيل المثال[٨٤]... غير أن تلك الأصوات الإصلاحية لم تلق صدى في الأوساط السياسية والفقهية المهيمنة على «الهندسة» الدستورية للجمهورية الفرنسية الحديثة، التي أسقطت الشرعية عن الآلية العشوائية لعدم امتثالها إلى أحكام المبدأ الدستوري الذي ركن إليه الفكر الجمهوري، والمرتبط بضرورة رضا المحكومين وموافقتهم الصريحة على اختيار حُكّامهم الذين تسلّموا مقاليد السلطة بعد التصويت الانتخابي لصالحهم[٨٥].

بالمقابل، نجح «انقلابيو تيرميدورن» خلال العام ١٧٩٤ في تطعيم المنظومة الدستورية بالآلية العشوائية لفترة وجيزة من الزمن[٨٦]، فقد تقصدوا إسناد العديد من المناصب الشاغرة بواسطة القرعة، ولفترة زمنية قصيرة، وذلك ضمن الجهود المبذولة للحفاظ على وحدة «الجمهورية» واستمرارها، بالإضافة إلى حاجتهم الملحة لشرعنة انقلابهم وتأمين مشاركة شعبية أوسع في الحكم[٨٧]. فعلى سبيل المثال، تم الركون إلى الآلية العشوائية لانتقاء أعضاء «المحكمة الثورية»، بالإضافة إلى توزيع القضاة والقضايا الشائكة على بقية المحاكم القضائية. كما أصر الانقلابيون على توزيع أعضاء «الثنائية البرلمانية» على المجلسين التشريعيين عشوائياً، ولتلقى بينهم القرعة لاختيار الثلث المغادر للبرلمان، وذلك بعد مضي سنة كاملة على جلوسهم تحت قبته[٨٨].

من جهة أخرى، قد يعود استغناء الفرنسيين ورفضهم التكريس الدستوري للآلية

(٨٣) Lanthenas, « La Chronique du mois ou les Cahiers patriotiques », in Patrice Gueniffey, « Le Nombre et la Raison : La Révolution française et les élections », op. cit., p. 120.

(٨٤) Théodore Lesueur, « Idées sur l'espèce de gouvernement populaire (1792) », in Oliver Dowlen, "The Political Potential of Sortition: A study of the random selection of citizens for public office", Imprint Academic, 2008, p. 199.

(٨٥) Patrice Gueniffey, « Le Nombre et la Raison : La Révolution française et les élections », op. cit., p. 124.

(٨٦) اندثرت هذه الحقبة الانقلابية الثورية في أكتوبر من العام ١٧٩٥.

(٨٧) Oliver Dowlen, "The Political Potential of Sortition", op. cit., p. 284.

(٨٨) Nigel Aston, "The French Revolution, 1789-1804: Authority, Liberty and the Search for Stability", New York, Palgrave Macmillan, 2004, p. 48.

العشوائية إلى عدم المامهم الواسع بكيفية تطبيقها من الناحية العملية. إذ لم يهدف الثوار إلى تحسين النموذج الجمهوري للمدن الإيطالية. بل أرادوا التخلص من النموذج الإقطاعي الذي ألفوه لعقود طويلة من الزمن، بعدما وجدوا في الاقتراع الانتخابي وسيلة فعالة وسريعة لبناء نظام سياسي يتماهى مع «الحداثة»... الأكيد أنه، ومع نهاية الثورة الفرنسية، اندثرت القرعة كآلية رئيسية لإسناد المناصب السياسية في الديمقراطيات التمثيلية الحديثة(٨٩).

الفرع الثالث: الاكتفاء بالقرعة كآلية لاختيار هيئات المحلفين

لم يعن التناسي شبه الكامل للآلية العشوائية في الفضاء السياسي منذ نهاية القرن الثامن عشر، اختفاءها من الممارسات الاجتماعية خلال القرون اللاحقة. لا بل تضاعف اللجوء إلى القرعة في المجالات «غير السياسية»، وذلك بفضل الانتشار الواسع والنجاح الباهر الذي حققته هيئات المحلفين في المجال القضائي(٩٠)...

تاريخياً، حظيت المحاكم الشعبية التي اختير أعضاؤها بواسطة القرعة باهتمام بالغ ضمن المنظومة القضائية لأثينا القديمة، فقد شهدت الصلاحيات الكبيرة التي أُنيطت بها على مكانتها المحورية في وجدان الأنظمة السياسية الإغريقية... كما سبق صدور «الوثيقة العظمى»(٩١) في المملكة البريطانية خلال القرون الوسطى، تغلغل فكرة جديدة بأحقية الموقوفين بمحاكمة عادلة أمام محلفين مستقلين، يصدرون الأحكام القضائية بعد مناقشات معمقة، بدل اللجوء الحصري إلى أساليب التحقيق القهرية... هذا وتعاظم دور هيئات المحلفين إثر اندلاع الثورات الإنكليزية خلال القرن السابع عشر، حيث نُظر إليها كأحد أبرز المؤسسات التي تقي المواطنين تعسف الدولة واستبداد سلطاتها الرسمية. كما ضمنت تلك الهيئات محاكمة عادلة للموقوفين على ذمة التحقيق من قبل أناس عاديين يشبهونهم اجتماعياً وثقافياً. هذا وكرس المشرع الإنكليزي القرعة كآلية وحيدة لانتقاء أعضاء هيئات المحلفين في مارس من العام ١٧٣٠، لتفرض «كارولاينا الجنوبية» في السنة التالية المبدأ نفسه. فقد رأت السلطات المعنية في المستعمرة الأمريكية في الآلية العشوائية، وسيلة لإحقاق الحق بنزاهة وتجرد، بالإضافة إلى أنها عنصر فعّال في

(٨٩) Oliver Dowlen, "The Political Potential of Sortition", op. cit., p. 293.

(٩٠) Yves Sintomer, « Tirage au sort et démocratie délibérative : Une piste pour renouveler la politique au XXIe siècle?», laviedesidees.fr, 5 juin 2012.

(٩١) Magna Carta Libertatum (1215).

ضمان أداء سليم للسلطة القضائية... [٩٢] كما جاءت ثورات الإصلاح الدستوري ابتداء من النصف الثاني للقرن الثامن عشر لتدعيم الدور الرائد لهيئات المحلفين وتثبيته في الولايات المتحدة الأمريكية، قبل إدخالها إلى المنظومات القضائية في كل من فرنسا والعديد من الدول الأوروبية الأخرى[٩٣].

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن «دمقرطة» هيئات المحلفين في الدول الغربية من حيث تركيبتها الاجتماعية، تمت عبر مراحل متدرجة وبوتيرة تصاعدية. على سبيل المثال، انتظرت المرأة الفرنسية حتى العام ١٩٤٤ لتتمكن من الجلوس على المنصة المخصصة للمحلفين في المحاكم الفرنسية[٩٤]... كما حققت الأحزاب اليسارية انتصاراً سياسياً مهماً في العام ١٩٨٠، تمثل بنجاحها في دفع المشرع الفرنسي إلى إلزام الجهات المعنية باعتماد القوائم الانتخابية خلال سحب أسماء المحلفين بالقرعة. فقد منح القانون الصادر في ١٩٨٠/١٢/٢٣ الناخبين الفرنسيين، المدرجة أسماؤهم على القوائم الانتخابية، فرصة الانضمام إلى هيئات المحلفين بعد وقوع القرعة عليهم... بالمقابل، ترافقت هذه «الدّمقرطة» مع تحجيم ملحوظ لمكانة هيئات المحلفين ضمن المنظومة القضائية الفرنسية، من خلال حصر صلاحياتها بعدد ضئيل من القضايا المختصة للنظر فيها[٩٥]..

من جهة أخرى، أشارت الغالبية الساحقة من الدراسات التي تناولت التطور التاريخي الذي شهدته «هيئات المحلفين»، إلى الترابط الوثيق بين هذه المؤسسة القضائية المستقلة والتاريخ الحديث للديمقراطيات الغربية الليبرالية[٩٦]. غير أن ما يثير الاستغراب لدى الباحث في أدبيات الأنظمة السياسية وتطورها، هو إحجام الديمقراطيات الحديثة

(٩٢) على غرار الآلية العشوائية التي عُمل بها خلال عصر النهضة في جمهورية البندقية، كان يُطلب من أحد الأولاد الذين لا يتجاوز عمرهم العشر سنوات اختيار أسماء المحلفين بالقرعة داخل قاعة المحكمة، قبل أن تُعلن النتائج على وقع أصوات البوق في شوارع مدينة تشارلستون «كارولاينا الجنوبية».
Oliver Dowlen, "The Political Potential of Sortition", op. cit., pp. 172-178.

(٩٣) فكيف بالإمكان تفسير هذه المفارقة التاريخية المتمثلة بتزامن اختفاء آلية القرعة من المجال السياسي مع تثبيتها الدائم والكامل في الممارسات القضائية للدول الغربية؟

(٩٤) أي في العام نفسه الذي مُنحت فيه الحق في المشاركة في الانتخابات العامة.

(٩٥) Yves Sintomer, « Petite histoire de l'expérimentation démocratique : tirage au sort et politique d'Athènes à nos jours », op. cit., p. 132.

(٩٦) Bernard Schnapper, « Le jury français aux XIXe et XXe siècles », in Antonio Padoa Schioppa, The Trial Jury in England, France, Germany, 1700-1900, Duncker & Humblot, Berlin, 1987, p. 174.

عن الاستعانة بالقرعة في الفضاء السياسي، فما هي الأسباب التي دفعت باتجاه «تقوقع» الآلية العشوائية وحصرها ضمن المجال القضائي؟ وما هي المبادئ والأسس المنطقية التي شرعنت ضرورة اختيار أعضاء المجالس والهيئات الصالحة للنظر في القضايا السياسية بواسطة الاقتراع الانتخابي، في حين تم الاكتفاء بإناطة صلاحية إصدار حكم بسجن مواطن أو إعدامه إلى أشخاص تم انتقاؤهم بالقرعة؟

هذه الإشكالية دفعت بعض الباحثين إلى اللجوء إلى كتابات الفيلسوف الألماني «هيغل» في خضم محاولتهم الحصول على جواب شاف لهذه المفارقة التاريخية. فقد أشاد «هيغل» بالدور المهم الذي تؤديه هيئات المحلفين على الصعيدين الاجتماعي والقانوني في الدول الحديثة(٩٧). كما أنه لم يخف تأثره العميق بالمشرعين الدستوريين الفرنسيين الذين «تطرفوا» في التمييز بين الوقائع المادية من جهة، والقواعد القانونية من جهة أخرى. إذ شددوا على ضرورة أن تكتفي جميع المحاكم بتطبيق القوانين الوضعية ذاتها، من دون الحاجة إلى تفسيرها. كما برزت خلال هذه الحقبة التاريخية مسألة توحيد واتساق الأحكام والعقوبات الصادرة عن المحلفين الموزعين على مختلف المناطق الفرنسية(٩٨). فبعد أن تعذر على المحلفين الحصول على الخبرات والمهارات القانونية المعمقة، أناطت الجهات الرسمية المعنية في الدولة بأحد قُضاتها الدائمين، مهمة تحديد الإطار القانوني الملائم للقضية المدرجة على جدول أعمال هيئة المحلفين، لتنحصر بالتالي مهام هذه الهيئة في إعلان براءة المتهم أو تجريمه بالأفعال المنسوبة إليه، تاركة للقاضي مسألة تحديد العقوبة وتقديرها على أساس الاضطراب الاجتماعي الذي أحدثه الجاني(٩٩).

بناء عليه، رأى «هيغل» في توزيع الأدوار هذا (من خلال حصر المحلفين بوقائع القضية، في حين يحتكر القاضي الجانب القانوني منها)، السبيل الأفضل إلى تَجنّب أي التباس بين «العام» أو «الخاص»(١٠٠). غير أن الفيلسوف الألماني أضفى في العام ١٨٢٠ بُعداً فلسفياً على هذا المنطق، بالإضافة إلى توسيع دائرته لتشمل مسألة شرعية النظام

(٩٧) كما أسهمت كتاباته على هذا الصعيد في إدخال هيئات المحلفين جزئياً إلى المنظومة القضائية الألمانية.

(٩٨) Élisabeth Claverie, « De la difficulté de faire un citoyen : les « acquittements scandaleux » du jury dans la France provinciale du début du XIX siècle », Études rurales, 1984, numero 95-96, p. 143.

(٩٩) Roberto Martucci, « La robe en question : Adrien Du Port et le Jury criminel à la Constituante (29-30 mars 1790) », Revue Tocqueville, 2, 1997, pp. 39-41.

(١٠٠) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, "Principes de la philosophie du droit", Vrin, Paris [1821], 1986, p. 227.

السياسي بأكمله، فإذا كان التمييز بين عمومية القاعدة القانونية، من جهة، وخصوصية الأحكام القضائية، من جهة أخرى، قد حتم على «هيغل» التطرق إلى كتابات «جان جاك روسو»، إلا أن الفيلسوف الألماني عدّل في «ديكوتومية» نظيره الفرنسي بتحجيمه دائرة «المجال الخاص» حيث يُسمح لآلية القرعة بتأدية مهام محددة. ففي الوقت الذي حدد فيه «روسو» موضوعات «المجال الخاص» بجميع المهام التنفيذية والحكومية للأنظمة الديمقراطية، فضل «هيغل» حصر هذا المجال بجزء معين من الدعاوى الجنائية لا غير(١٠١).

بالمقابل، وإلى جانب تأكيده مشروعية انضمام المواطنين «العاديين» إلى هيئات المحلفين، شدد «هيغل» على مزايا هذه المؤسسة القضائية في صقل الثقافة القانونية لأعضاء المجتمع المدني، فبمشاركتهم في أعمال هيئات المحلفين، يكتسب المواطنون الخبرات التي تمكنهم من المطالبة بتطبيق أحكام القانون(١٠٢)، بالإضافة إلى حقهم في الحصول على محاكمة عادلة أمام أقرانهم من المواطنين «العاديين»، بدل أن يوضعوا تحت الوصاية الكاملة للقضاة «المحترفين»، لتتحول العلاقة بينهما إلى نوع من «العبودية والاسترقاق المقنع»(١٠٣).

(١٠١) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, « Encyclopédie des sciences philosophiques en abrégé », Paris, Gallimard [1830], 1990, p. 531.

(١٠٢) مما يسهم في تدعيم «دولة القانون» وتثبيتها في نفوس مواطنيها.

(١٠٣) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, « Principes de la philosophie du droit », op.cit., p. 228.

المبحث الثاني: التفسيرات النظرية والعملية لـ«كسوف» آلية القرعة[١٠٤]

يستوقف الباحث في أدبيات الأنظمة السياسية غياب آلية القرعة عن جداول أعمال الآباء المؤسسين لأنظمة الحكم الدستورية النيابية، وندرتها في نقاشات جلساتهم التي أرست ما أصبح يعرف بـ«الديمقراطيات التمثيلية». إذ إنهم لم يكلفوا أنفسهم مشقة إيجاد آليات دستورية مكملة للقرعة و«مصححة» لعيوبها، على غرار تنظيم انتخابات أولية قبل إلقاء القرعة بين الفائزين فيها، أو منح المواطنين إمكانية مساءلة النواب الذين وقعت عليهم القرعة خلال فترة توليهم مناصبهم القيادية، وبعد إلزامهم تقديم تقارير دورية ومفصلة[١٠٥].

في خضم محاولته الحثيثة لتفسير هذه الظاهرة، اعتبر الفقه المعاصر أن الكثافة السكانية الكبيرة والمساحات الشاسعة للدول الحديثة، حالت دون إمكانية تطبيق القرعة في مجالها السياسي[١٠٦]... بالإضافة إلى يقين بعض الباحثين بأن الآلية العشوائية تتطلب توفر عدد من الشروط الضرورية لتكريسها ضمن المنظومة الدستورية، والتي تعذر وجودها في الدول ومؤسساتها السياسية لدى «اختراع» نظام الحكم التمثيلي. على سبيل المثال، استنتج المؤرخ الفرنسي «باتريس غينيفاي» بعد تمحيصه التجارب السياسية الغابرة للآلية العشوائية، حاجة الأخيرة إلى مجتمع صغير يَعرف فيه أفراده بعضهم بعضاً شخصياً لمحدوديتهم العددية. هذا العامل أساسي في تقبل المجتمع للقرارات الصادرة عن المجالس التي انتُخب أعضاؤها بواسطة القرعة[١٠٧]... كما شدد المؤرخ على ضرورة اتسام المهام السياسية المنوي إسنادها بواسطة الآلية العشوائية بالبساطة والسهولة، أي انتفاء حاجتها إلى خبرات فنية خاصة[١٠٨].

---

(١٠٤) تقصدنا استخدام مصطلح «كسوف» لأن القرعة عادت لتظهر في المشهد السياسي والدستوري المؤسساتي خلال العقود الأخيرة، غير أن الإضاءة على هذه العودة وتحليلها لا يدخل ضمن إطار بحثنا هذا.

(١٠٥) كتلك التي طُبقت في أثينا القديمة خلال العصر الديمقراطي.

(١٠٦) إشارة إلى أن الألماني «كارل شميت» كان من قلة المفكرين الذين سبحوا خارج السرب، بعدما رأى في إسناد المناصب السياسية بواسطة القرعة الآلية الأمتن لتحقيق أقصى حدود التطابق بين الحكام والمحكومين.
Carl Schmitt, "Verfassungslehre", § 19, Duncker & Humblot, Munich, 1928, p. 257.

(١٠٧) Patrice Gueniffey, « Le Nombre et la Raison : La Révolution française et les élections », op. cit., p. 122.

(١٠٨) ختم «غينيفاي» ملاحظاته بالتأكيد على أهمية أن تسود «المساواة السياسية والثقافية الكاملة» بين أبناء المجتمع الواحد، لتُخيم بالتالي مشاعر «عدم المبالاة» بعد وقوع القرعة على أحد منهم...
Patrice Gueniffey, « Le Nombre et la Raison : La Révolution française et les élections », op. cit., p. 123.

اختزلت هذه الحجج والملاحظات التاريخية جانباً مهماً من الحقيقة. إلا أنها أخفقت في اتباع منهجية علمية سليمة، وذلك لإهمالها البحث في «الخيارات الإرادية» المقصودة، والتي خُطّطَ لها بعناية فائقة لتلعب دوراً محورياً في انتصار الاقتراع الانتخابي وتثبيته كآلية شرعية وحيدة لإسناد المناصب السياسية في أنظمة الحكم التمثيلي. فخلافاً للاعتقاد السائد في الأوساط الفقهية المعاصرة، كان بالإمكان تكريس القرعة في المجال السياسي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. على سبيل المثال، قُدّر عدد الإنكليز المُتَمتعين بحقوقهم السياسية في العام ١٧٥٤ بحوالى ٢٨٠ ألف مواطن، باستطاعتهم الاقتراع في الانتخابات البرلمانية[١٠٩]. وبالتالي، كان بمقدور السلطات المعنية تنظيم الآلية العشوائية على مستوى الوحدات الإقليمية الصغيرة، قبل إلقاء القرعة مجدداً على الذين سبق وأن وقعت عليهم في المرحلة الأولى...

ولعل أكثر ما يثير الاستغراب لدى الباحث الدستوري، هو إحجام النخبة السياسية الحاكمة خلال تلك الحقبة التاريخية عن اقتراح العمل بالآلية العشوائية على الصعيد المحلي، فالقرى والأقضية التي شهدت الثورات خلال القرن الثامن عشر، لم تكن أكثر اتساعاً أو كثافة سكانية من المدن الإغريقية القديمة أو الجمهوريات الإيطالية، كفلورنسا والبندقية... هذا ولم تتصف المهام السياسية والوظائف الإدارية المحلية بمستويات عالية من التعقيد، بالإضافة إلى عدم تطلبها خبرات تقنية متخصصة. غير أن الثوار في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا رفضوا البحث في إمكانية إسناد المناصب السياسية على الصعيد المحلي بالقرعة.

بناء على ما تقدم، وانطلاقاً من صغر تلك الوحدات المحلية، وتجانس سكانها النسبي، والمهام البسيطة والمحدودة التي أُنيطت بمجالسها، نرى بأن التفسيرات التي أوجدها الفقه المعاصر لتبرير «العوائق» التي حالت دون تكريس القرعة في الفضاء السياسي، إنما هي حجج واهية حاولت طمس الحقيقة وراء اختيار الآباء المؤسسين للأنظمة الليبرالية الغربية «الاقتراع الانتخابي» عن سابق تصور وتصميم، خدمة لأيديولوجية معينة رأت في آلية القرعة تهديداً لمشروعها «الثوري» ولمصالحها الفئوية.

فالشروط والمتطلبات التي قيل إنها ضرورية لتكريس الآلية العشوائية في المجتمعات السياسية الغربية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لم تختلف عن تلك التي

(١٠٩) في حين وصل مجموع السكان إلى أكثر من ٨ ملايين مواطن إنكليزي.
John Cannon, "Parliamentary Reform 1640-1832", Cambridge,1973, p. 31.

اختزلتها الحضارات الغابرة، التي سبق وأن استعانت مؤسساتها السياسية بالقرعة. إلا أن الذي تبدل هو الثقافة السياسية والمعتقدات القيمية التي قلبت مفهوم الشرعية، وأصول السلطة، والقواعد التي حكمت علاقة الحاكم بالمحكوم داخل الدولة(١١٠).

المطلب الأول: التفسيرات النظرية لاندثار آلية القرعة

الفرع الأول: «مبدأ الرضا» وشرعنة النخبة الحاكمة وفق الأيديولوجية الليبرالية

أثبت المتبحرون في تاريخ الأنظمة السياسية الليبرالية محورية «مبدأ الرضا»(١١١) في بلورة مفاهيمها و«منطق» مؤسساتها السياسية. لذلك، لاقت الليبرالية السياسية صعوبات جمة في استيعاب «القرعة» ضمن آلياتها الدستورية الآيلة إلى إسناد المناصب السياسية والقيادية في الدول الحديثة، فالآلية العشوائية بطبيعتها تستبعد أي تدخل للإرادة البشرية، تاركة للصدفة كلمة الفصل لانتقاء أعضاء الطبقة الحاكمة(١١٢). فقد صب ثوار القرن الثامن عشر طاقاتهم لمعالجة معضلة «مشروعية السلطة»، منطلقين من اعتراضهم الأيديولوجي على مشروعية حكام «النظام القديم»، القائمة على التوريث والحق الإلهي... لذلك، جعلوا من الاقتراع الانتخابي المصدر الوحيد لشرعية واستقرار النظام السياسي، في حين أبعدوا مسألة «الوصول إلى مقاليد الحكم» عن قائمة اهتماماتهم السياسية...

في السياق عينه، تجلى هذا التبدل المفاجئ في «الأجندة» الإصلاحية لمهندسي الأنظمة الليبرالية بوضوح خلال الثورة الأمريكية التي رفع أحد أبرز أطرافها شعار «لا ضريبة بدون تمثيل»(١١٣)، والثورات التي شهدتها كل من فرنسا وبريطانيا اعتراضاً على الضرائب الملكية(١١٤). كما أن «إعلان الاستقلال الأمريكي»، أشار صراحة إلى أن «الحكومات وُجدت لضمان حقوق المواطنين، وأنها تستمد سلطاتها من موافقة المحكومين عليها»(١١٥).

تشير هذه الوثائق القانونية والوقائع التاريخية إلى محورية معضلة «شرعنة السلطة»، في حين تغاضى الآباء المؤسسون للأنظمة الليبرالية التمثيلية عن التطرق إلى

(١١٠) Bernard Manin, "Principes du Gouvernement Représentatif", op. cit., p. 112.
(١١١) « Le principe de consentement ».
(١١٢) وبالتالي، تتعارض أحكام آلية القرعة مع «فلسفة الإرادة» التي تقوم عليها الأنظمة الليبرالية التمثيلية.
(١١٣) "No Taxation Without Representation".
(١١٤) Bernard Manin, « Principes du gouvernement représentatif », op. cit. , p. 114.
(١١٥) Manuel Cervera-Marzal, Yohan Dubigeon, « Démocratie radicale et tirage au sort. Au-delà du libéralisme », Raisons politiques 2013/2 (N° 50), p. 165.

جدلية «الوصول إلى مقاليد الحكم». لذلك، لم يعيروا مسألة «الديمقراطية» الاهتمام الكافي، مشددين على تصوير الحكم الليبرالي كنظام قائم باختيار الشعب لنخبته الحاكمة، وليس كنظام «حكم الشعب» كما تقتضيه المبادئ الديمقراطية التقليدية(١١٦).

ترتبط فكرة «الرضا» بعلاقة وثيقة مع الأسس الأيديولوجية التي قام عليها الفكر الليبرالي، بالإضافة إلى مشاركتها الفعّالة في تثبيت نخبة سياسية حاكمة، تتمتع باستقرار متين، يوحي وكأنها شرعية. بالمقابل، تقوم إحدى أبرز خصائص القرعة على أنها آلية لانتقاء الحكام بعيدة كل البعد عن مفهوم «الرضا» كخيار إرادي وعقلاني. كما تَحول «الحيادية» التي تكتنفها هذه الآلية العشوائية من دون ضمان احتكار النخبة السياسية لمقاليد الحكم وتفردها بإدارة وتسيير شؤون الدولة(١١٧). وبالتالي، يُستنتج الطابع «غير العقلاني» و«غير الليبرالي» للقرعة، بحيث إنها تُعيد شرعية استلام مقاليد السلطة إلى أسس تختلف بشكل راديكالي عن تلك التي يقوم عليها «الرضا العقلاني والمتنور» للناخبين. كما تشدد الآلية العشوائية على تسويق المساواة في فرص الوصول إلى تبوؤ المناصب السياسية، طارحة بالتالي مسألة الممارسة الديمقراطية للسلطة، وليس فقط كيفية الوصول إليها... من جهة أخرى، تنطلق آلية القرعة من الفرضية القائلة بتساوي المواطنين من حيث مستوى الكفاءات التي تخولهم إدارة شؤون الحكم، رافضة الإقرار بضرورة اختصار مقاليد السلطة بين أيادي حفنة صغيرة من «محترفي السياسة»(١١٨).

وبالتالي، وبعدما اختُزل مصدر السلطة وأساس الخضوع السياسي برضا المحكومين وقبولهم الإرادي بها، تبدلت النظرة التقليدية التي رافقت كلاً من الاقتراع الانتخابي وآلية القرعة لقرون طويلة من الزمن، فعلى الرغم من مزاياها العديدة وجدارتها في الميدان المؤسساتي السياسي، افتقرت الآلية العشوائية إلى عنصر رضا المحكومين، بعدما أوصدت أبوابها على الإرادة الذاتية للأفراد للتأثير على إجراءاتها أو نتائجها

(١١٦) في هذا السياق، نجح مهندسو الأنظمة الليبرالية لعقود طويلة من الزمن في حصر الهيئات الناخبة بالفئات الاجتماعية الميسورة، إلى أن أُجبروا على وقع الضغوط الشعبية إلى اعتماد «الاقتراع العام» في الانتخابات الدورية، محلية كانت أم وطنية.

(١١٧) في هذا السياق، يستغرب المراقب الدستوري إحجام الباحثين عن الاستعانة بالجانب «الحيادي» للقرعة لإثبات تناغم الآلية العشوائية مع الأسس الفلسفية للمدرسة السياسية الليبرالية.

(١١٨) خلاصة القول أنه، ومن المنظور التاريخي، يُلاحظ ارتباط آلية القرعة بمسألة «الديمقراطية»، وابتعادها عن اهتمامات المدرسة السياسية «الليبرالية».
Manuel Cervera-Marzal, Yohan Dubigeon, « Démocratie radicale et tirage au sort. Au-delà du libéralisme », op. cit., p. 166.

المرتقبة، فحكام الأنظمة التي ركنت إلى القرعة لإسناد المناصب السياسية فيها، لم يتسلموا مقاليد السلطة بإرادة المحكومين. وبالتالي، لم تعد القرعة آلية لشرعنة الحكم، وإنما مجرد وسيلة لانتقاء جهات تمثيلية محددة أو لتوزيع مهام رسمية معينة(١١٩).

في المقابل، نجح الاقتراع الانتخابي في تأدية المهمتين معاً، فقد لجأت إليه النخبة السياسية لاختيار أولئك الذين أُسندت إليهم المناصب القيادية. بالإضافة إلى تحوّله إلى آلية لشرعنة السلطة، وذلك لخلقه في نفوس المحكومين مشاعر الالتزام والخضوع تجاه الذين اختاروهم وسلموهم مفاتيح السلطة... وبالتالي، قد يكون هذا المفهوم الخاص بشرعية السلطة والدور المحوري لإرادة المحكومين ورضاهم، العامل الأساسي الذي تسبب بأفول نجم القرعة في الفضاء السياسي، مقابل النجاح الباهر الذي حققه الاقتراع الانتخابي في الأدبيات السياسية والدستورية المهيمنة منذ اندلاع الثورات الليبرالية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

الفرع الثاني: تثبيت الشرخ بين «النخبة الحاكمة» و«الفئات المحكومة»

شكل النظام السياسي المستحدث عقب ثورات الإصلاح الدستوري التي اندلعت في نهاية القرن الثامن عشر قطيعة صريحة مع «المِثالية» السياسية التي ابتغتها الحضارة الإغريقية وفلاسفتها، فبعد اقتلاعهم جذور «النظام الملكي «الإقطاعي القديم»، رفض الثوار مد الشعب بالوسائل الضرورية لحكم نفسه بنفسه؛ لذلك تقصدوا إقصاء «الديمقراطية الحقيقية» عن أجندتهم الثورية الإصلاحية، والاستعاضة عنها بنظام مستحدث، قوامه أرستقراطية مُنتخبة، عُرف فيما بعد بـ«الحكم التمثيلي»، حيث يتم تسليم مقاليد السلطة إلى الساسة المنتخبين بالاقتراع العام، بعدما كان الحصول على معظمها يأتي بوراثة الألقاب النبيلة.

لذلك، قد تكون استحالة «القرعة» وتعذر آلياتها في تأمين انتقاء «الأفضل» بين المواطنين لاستلام المناصب السياسية والقيادية، من الأسباب الرئيسية وراء استبعادها من قبل الآباء المؤسسين للأنظمة التمثيلية الحديثة. فليس من باب الصدفة أن تنص المادة السادسة من إعلان حقوق الإنسان والمواطن في العام ١٧٨٩ على أن: «القانون هو التعبير عن الإرادة العامة يملك جميع المواطنين الحق في المشاركة شخصيًا أو عبر ممثليهم في وضعه. يجب أن يكون القانون واحدًا بالنسبة للجميع سواء أكان يحمي أم يعاقب. يحق لجميع المواطنين باعتبارهم سواسية في نظر القانون شغل كافة المناصب العليا والمواقع والوظائف العامة وفقًا لقدراتهم ودون تمييز آخر سوى على فضائلهم ومواهبهم».

(١١٩) Bernard Manin, "The Principles of Representative Government", op. cit., p. 119.

بناء عليه، شكلت هيمنة نظام الحكم التمثيلي بنسخته الحديثة انتصاراً للتيارات السياسية والفلسفية النخبوية في العصور القديمة والنهضوية، والتي نادت بحصر مقاليد السلطة بين أيدي أصحاب الكفاءات والخبرات(١٢٠).

من جهة أخرى، انطلقت النظرية الليبرالية التي اعتنقها الثوار من الفرضية القائلة بـ«العجز السياسي للجماهير الشعبية». لذلك، تقصد الآباء المؤسسون للأنظمة التمثيلية الليبرالية الفصل الحاد بين فئتي الحكام والمحكومين. كما وقع اختيارهم على الاقتراع الانتخابي لإسناد المناصب السياسية والقيادية، بعدما رأوا في آلية القرعة تهديداً لاستقرار النخبة السياسية الحاكمة و«نقاوتها»... هذا ومنحوا الشعب حقاً سياسياً محدوداً اقتصر على اختياره للحكام «الأكفاء» وتنحيتهم بعد انتهاء ولايتهم... بناء عليه، لا يمكن وصف هذا الحكم التمثيلي الليبرالي بـ« النظام الديمقراطي»، إلا إذا اختصرنا الأخير بـ«الديمقراطية الإجرائية»(١٢١)، أي تلك الديمقراطية التي يُنظر إليها كمجرد آلية لاختيار الحكام وعزلهم بوسائل سلمية، من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة(١٢٢).

في السياق عينه، جاهد مؤسسو الأنظمة الليبرالية التمثيلية لتدعيم هذا التمييز الاجتماعي المُتَعَمّد بين الحكام والمحكومين، فقد تقصدوا تطعيم منظوماتهم الدستورية بآليات ومؤسسات سياسية لتثبيت هذه التفرقة بين المجموعتين. على سبيل المثال، أحاطوا «الاقتراع المقيد» بهالة معنوية وقيمية، بغية حصر التمثيل السياسي بالنخب الاجتماعية، بالإضافة إلى تكريسهم استقلال الهيئة النيابية عن الناخبين، باعتباره نتيجة منطقية لزوال الوكالة الإلزامية وتحرير ممثلي الشعب من تباعاتها.

يلاحظ الباحث في أدبيات أنظمة الحكم، مساهمة تلك الإجراءات والآليات الدستورية في تثبيت الطابع النخبوي للأنظمة التمثيلية الليبرالية، والدور الرائد الذي لعبه الجانب الأرستقراطي للاقتراع الانتخابي على هذا الصعيد، لتظهر إلى العلن مخاوف مهندسي هذه الأنظمة من الجماهير الشعبية، وبالتالي مشاعر الريبة التي انتابتهم من الآليات الديمقراطية التي أوجدتها أثينا القديمة، على غرار آلية القرعة التي تشكل تهديداً مباشراً لاستقرار النُّخب الاجتماعية الحاكمة و«تحجرها».

(١٢٠) Yves Sintomer, « Petite histoire de l'expérimentation démocratique : tirage au sort et politique d'Athènes à nos jours », Paris, La Découverte, 2011, p. 98.

(١٢١) Karl Popper, « La société ouverte et ses ennemis », Paris, Seuil, 1979, p. 123.

(١٢٢) Joseph Schumpeter, « Capitalisme, socialisme et démocratie », Paris, Payot, 1990, p. 23.

في هذا السياق، أشار أحد الباحثين المعاصرين إلى أن العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر شهدت تفتح البراعم الأولى لما سماه «رُهابُ الخلاء السياسي»[١٢٣]، أي الخوف الرهيب وغير المبرر من عامة الناس، حتى الثوار منهم[١٢٤]. فبعد إدخالها للنواب تحت قبة البرلمان بواسطة الاقتراع الانتخابي، توجّب على الفئات الشعبية الانسحاب من المشهد السياسي وإطلاق أيادي ممثليها لإدارة شؤون الحكم[١٢٥].

كما شكلت كلمات الفيلسوف والسياسي الإيرلندي «إدموند بيرك» التعبير الأصدق لاندثار الآلية العشوائية من الأدبيات والفضاء السياسي لمجتمعات الدول الحديثة، والذي لم يخف بهجته للجانب الأرستقراطي للثورات الدستورية المعاصرة له، فقد طالب النّخب الحاكمة في كتابه المعنون «قراءات في الثورة الفرنسية» الصادر في العام ١٧٩٠[١٢٦]، أن تحرص على تمييز نفسها عن عامة الناس، انطلاقاً من أخلاقها وفضائلها، من دون أدنى اعتبار للألقاب وروابط الدم... كما أكمل ازدراءه للفئات الشعبية الكادحة بتحذيره من المخاطر التي تهدد استمرارية الدولة ووجودها إذا شُرّعت أبواب السلطة بوجه تلك الجماعات الفقيرة، «فلا للمداورة على السلطة! ولا لإسناد المناصب السياسية بالقرعة! إذ يستحيل على أي نظام انتخابي قائم على منطق التناوب أو الآلية العشوائية أن يحافظ على مقدرات الدولة (...)»[١٢٧]. شكلت هذه العبارات رفضاً قاطعاً وصريحاً لآلية القرعة ومثالية الحضارة الإغريقية، وذلك إثر اندلاع ثورات الإصلاح الدستوري التي قامت عليها الديمقراطيات الحديثة، فقد غالى الفيلسوف الإيرلندي في وصفه سمات النخب السياسية، ضارباً بعرض الحائط الأفكار الديمقراطية لفلاسفة عصر التنوير[١٢٨]، متهكماً بالقدرات السياسية للآلية العشوائية.

هذا ولم تتقوقع الأفكار النخبوية والأرستقراطية لـ«إدموند بيرك» في كتبه التي تناولت أنظمة الحكم بشقّها النظري، بل لاقت صدى واسعاً في أروقة القادة الفرنسيين قبيل بلورتهم دستور الدولة الجديد في العام ١٧٩٥؛ إذ لم يتوان رئيس الجمعية الدستورية

(١٢٣) David Van Reybrouck, "Against Elections: The Case for Democracy", op. cit., p. 84.

(١٢٤) Francis Dupuis-Déri, « Démocratie : Histoire politique d'un mot aux Etats-Unis et en France », op. cit., p. 155.

(١٢٥) في حين انحصرت آلية القرعة في مجال محدد من القضايا العامة، ارتبط على الدوام بانتقاء أعضاء هيئات المحلفين في عدد من المحاكم الجزائية.

(١٢٦) Edmund Burke, "Reflections on the Revolution in France", James Dodsley, 1790, http://www.constitution.org/eb/rev_fran.htm

(١٢٧) Ibid.

(١٢٨) على غرار جان جاك روسّو...

من المجاهرة بحق الشعب الفرنسي من أن يتولى «الأفضل»، أي «الأكفأ والأكثر ثقافة واطلاعاً على التشريعات»، مقاليد السلطة، ليكمل قائلاً: «وحدهم الذين يمتلكون الأراضي، يُجهدون أنفسهم في سبيلها، لتعلّقهم في ترابها والقوانين التي تحميها، بالإضافة إلى الطمأنينة التي تؤمنها لقاطنيها (...)، فالدولة التي تحكمها نخبة من مالكي الأراضي، لابد لها وأن تنعم بالأمان والاستقرار الاجتماعيين، في حين تغرق البلدان التي تمسك الطبقات الفقيرة بزمامها في فوضى تعيدها إلى بدائية المجتمعات الغابرة »[١٢٩].

فالثوار الفرنسيون، على غرار أقرانهم الأمريكيين، لم يتقصدوا يوماً إزاحة الأرستقراطية لاستبدالها بنظام ديمقراطي بصورته الأثينية، وإنما اكتفوا بالاستعاضة عن «الأرستقراطية الوراثية» بـ«أرستقراطية انتخابية»، على حد تعبير الفيلسوف جان جاك روسو[١٣٠].

فبعد التخلص من الأمراء والنبلاء، اختلق البرجوازيون الثوار معاني خاصة لمصطلحات سياسية كـ«الأمة» و«السيادة» لذر الرماد في عيون الشعب، ولشرعنة استئثارهم بالسلطة واحتكارهم لمقاليدها... رفضت هذه الأرستقراطية الجديدة أن تستمد وجودها من الإرادة الإلهية أو روابط الدم والألقاب النبيلة، على غرار أسلافها من الطبقات الأرستقراطية الوراثية، مفضلة الاتكال على آلية الاقتراع الانتخابي لغرس مخالبها في وجدان الأمة[١٣١]. هذه الخلفية الفكرية لثوار العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، ضرورية لفهم معمق لاسترسالهم في مناقشة شروط الاقتراع، ومحاولاتهم الحثيثة تضييق الخناق على مشاركة المواطنين الفعلية في «الأعراس الانتخابية».

الفرع الثالث: الارتقاء بالسياسة إلى مصاف المهنية والاحترافية

أشبع الفكر السياسي الحديث مفهوم «الأرستقراطية المُنتَخبة بالتصويت السري» بحجج معاصرة، بغية تثبيت الحاجة إلى نخبة حاكمة، تتفوق على الشعب في ممارسة أصول الحكم، فبعيداً عن المبررات التي ارتبطت بالثروة، الثقافة والقيم الأخلاقية... أصبح

(١٢٩) Andrew Jainchill, "Reimagining Politics after the Terror: The Republican Origins of French Liberalism", Cornell University Press, 2008, p. 43.

(١٣٠) من ناحيته، أطلق «ماكسميليان روبسبير»، وهو أحد أهم الشخصيات المؤثرة في الثورة الفرنسية، تسمية «الأرستقراطية التمثيلية» على نظام الحكم المستحدث عقب ثورة ١٧٨٩.
Francis Dupuis-Déri, « Démocratie : Histoire politique d'un mot aux Etats-Unis et en France », op. cit., p. 156.

(١٣١) David Van Reybrouck, "Against Elections: The Case for Democracy", op. cit., p. 86.

من الضروري أن تختزل حفنة صغيرة من المواطنين إدارة شؤون السلطة[١٣٢]، انطلاقاً من مصطلحات ومفاهيم جيء بها من الأدبيات الخاصة بالاقتصاد السياسي[١٣٣].

فمنذ مطلع عصر الحداثة، ارتبط مفهوم «التطور» بالتقدم التدريجي الذي شهدته نظرية «تقسيم العمل» ومدى تغلغلها في المجتمعات الحديثة في كافة مجالاتها، بما فيها السياسي... وذلك خلافاً للفكر المثالي الإغريقي، الذي كان يرى في معرفة العلوم وإتقانها بمجملها من قبل الأفراد، شرطاً أساسياً لنمو المجتمعات وتطورها... هذا وشهدت السنوات الأولى للثورة الفرنسية ولادة طبقة من النخبة المثقفة أخذت على عاتقها عملية «إدارة» الشؤون السياسية واحتكار هندستها[١٣٤].

من ناحيته، أخذ المفكر الفرنسي «بنجامان كونستان» على عاتقه تمحيص هذه النظرية وترجمتها السياسية في أشهر كتاباته الذي قارن فيها بين «الحريات القديمة والحديثة» في العام ١٨١٩ [١٣٥]. فقد رأى أن الحريات التي اختزلتها الحضارات القديمة تطلبت ممارسة جماعية ومباشرة للسيادة من قبل الغالبية الساحقة للمواطنين. غير أن هذه الحريات اقتصرت على مقاطعات صغيرة، ذات منظومة أخلاقية وعادات متجانسة، في حروب مستعرة ومستمرة بين بعضها بعضاً، وحيث سمح نظام العبودية للمواطنين الأحرار من تخصيص الوقت الكافي للتفرغ للشأن العام والاهتمام بالمسائل السياسية، الاجتماعية والاقتصادية.

بالمقابل، نعمت الدول الحديثة بالسلام والأمان، بالإضافة إلى تطلعها نحو تعزيز أواصر التجارة فيما بينها، في حين دفع تحريرها من نظام العبودية، بعد التقدم الذي شهدته الحضارة البشرية على مستوى «القيم الإنسانية»، باتجاه حرمان المواطنين من الممارسة الدائمة للعمل السياسي أو الاهتمام بالشأن العام بصورة مستمرة؛ لتأخذ بالتالي، الحريات الحديثة طابعاً سلبياً، حيث إنها تفرض على المنظومة الدستورية حمايتها من تعديات السلطات العامة[١٣٦]، بالإضافة إلى المضايقات التي قد تسببها أجهزة الدولة وهيئاتها الرسمية لحريات التعبير، والاجتماع، والتنقل، وممارسة الشعائر الدينية[١٣٧].

---

(١٣٢) بغية الوصول إلى الصالح العام.

(١٣٣) Marie-Hélène Bacque, Yves Sintomer (dir.), « La démocratie participative. Histoire et généalogie », La Découverte, coll. Recherches, Paris, 2011, p. 13.

(١٣٤) Patrice Gueniffey, « Le Nombre et la Raison : La Révolution française et les élections », op. cit., p. 124

(١٣٥) Benjamin Constant, « De la liberté des anciens comparée à celle des modernes », Ecrits politiques, Gallimard, Paris, 1997.

(١٣٦) كالاحتجاز التعسفي على سبيل المثال...

(١٣٧) ناهيك من تضييقها الخناق على حق الملكية والتمتع به...

وعلى الرغم من الاهتمام الذي خصته تلك الحريات القديمة لمد المواطنين بالوسائل القانونية المناسبة للتأثير على نوابهم وممثليهم السياسيين من خلال آلية الاقتراع الانتخابي الدوري، يبقى الهدف الرئيس لمواطني الدول الحديثة هو تخصيص أكبر قدر ممكن من الوقت للتمتع بالاستقلال الذي ينعمون به في حياتهم الخاصة. الأمر الذي حتّم على مهندسي هذه الدول إسناد المهام السياسية إلى حفنة صغيرة من «الخبراء المتخصصين»، بعد رفض غالبية المواطنين التضحية بأوقات فراغهم للتطرق لقضايا شؤون الحكم(١٣٨).

أخذت هذه العقلية السياسية التي تفانى «بنجامان كونستان» بدراستها، بالترسخ ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما تحولت السياسة إلى مجرد «مهنة»، يعيش الذين امتهنوها لا من أجلها فقط، بل منها أيضاً(١٣٩).

بالمقابل، نقض التضخم الذي شهدته أعداد مناصري الأحزاب الجماهرية والشعوبية، النظرية التي نادى بها «كونستان» القائمة على المطابقة الكاملة بين الفوارق الطبقية والاجتماعية من جهة، والتمييز السياسي بين الحكام والمحكومين من جهة أخرى، فقد انضم العديد من الطبقات المتواضعة أو العمالية إلى نواد النُخب السياسية الحاكمة، بعدما هيمنت عليها «الأرستقراطية الطبيعية» لعقود طويلة من الزمن. غير أن الشرخ الذي أصاب الأوساط العمالية على خلفية وتيرة «الارتقاء الاجتماعي»، ما لبث أن انعكس على قيادة الأحزاب اليسارية الجماهرية بعد انفراد أصحاب المستوى التعليمي الأعلى بمقاليدها(١٤٠).

بناء على ما تقدم ذكره، شهدت الحضارة البشرية خلال القرن العشرين انتصاراً ساحقاً لأيديولوجية الاقتراع الانتخابي لإسناد المناصب السياسية، بالإضافة إلى إضفاء الطابع المهني والاحترافي على النشاط السياسي. في حين أُلقيت آلية القرعة، ومعها التجارب التاريخية لأثينا القديمة والجمهوريات الإيطالية الغابرة، في مهملات التاريخ(١٤١).

(١٣٨) Benjamin Constant, « De la liberté des anciens comparée à celle des modernes », op. cit., p. 589.

(١٣٩) على حد قول أحد أبرز مؤسسي علم الاجتماع الحديث الألماني «ماركس فيبر».
Max Weber, « Le savant et le politique », Paris, Bibliothèques 10/18, 2000.

(١٤٠) لمزيد من التفاصيل العودة إلى:
Bernard Pudal, « Prendre parti. Pour une sociologie historique du PCF », Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1989.

(١٤١) Yves Sintomer, « Petite histoire de l'expérimentation démocratique : tirage au sort et politique d'Athènes à nos jours », op. cit., p. 99.

المطلب الثاني: التفسيرات العملية لاندثار آلية القرعة[١٤٢]

من الأمور التي تستوقف الباحث في تاريخ الأنظمة الديمقراطية، التبدل المفاجئ والسريع الذي طرأ على أدبيّاتها والمصطلحات التي لجأت إلى استخدامها السرديات المشيدة بمزايا الاقتراع الانتخابي، فقد واظبت الجهات المعنية على وصف الجمهوريات الحديثة القائمة على التصويت الانتخابي بـ«الديمقراطيات»... هذا وأشار أحد المراقبين في العام ١٨٥١ إلى أن «الأرستقراطيات الانتخابية التي ذكرها روسو قبل خمسين عاماً، هي ما اعتدنا على تسميتها اليوم بالديمقراطيات التمثيلية»[١٤٣]. منذ ذلك الحين وحتى بداية الألفية الثالثة، تقاعست الغالبية العظمى من الفقهاء الدستوريين والباحثين السياسيين عن التشكيك بالجذور الديمقراطية لدولنا المعاصرة، أو مسألة التغيرات الجوهرية التي طرأت على المفردات التي استُخدمت لوصف أنظمتها الدستورية.

فالانتقادات التي تُوجّه في أيامنا هذه إلى الاقتراع الانتخابي باعتباره آلية ديمقراطية بائدة، تخفي جانباً مهماً من الحقائق التاريخية المتراكمة، فقد بيّنا في بحثنا، كيف أن الغاية من وراء تكريس التصويت الانتخابي كآلية لإسناد المناصب السياسية، منذ ارتباطه اللصيق بثورات الإصلاح الدستوري خلال العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر، لم تكن أبداً الرغبة في تشييد أو تثبيت نظام ديمقراطي حقيقي، لا بل تقصد مهندسو الأنظمة الجمهورية التمثيلية إقصاء آلية القرعة[١٤٤]، على الرغم من تاريخها الديمقراطي الطويل الذي امتد من السنوات المجيدة لأثينا القديمة وصولاً إلى الجمهوريات الرابضة في الشمال الإيطالي خلال عصر النهضة. حتى أن أحد الباحثين المعاصرين ذهب إلى وصف المدافعين عن الاقتراع الانتخابي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بـ«الانتخابيين الأصوليين المتطرفين»، وذلك لتشددهم وتعصبهم الأعمى للاقتراع الانتخابي كآلية وحيدة لشرعنة إسناد المناصب السياسية في الديمقراطيات الحديثة. هذا وشبه هؤلاء «الأصوليون» صناديق الاقتراع بـ«الكأس المقدسة» للأنظمة الديمقراطية[١٤٥]. غير أن البحث التاريخي المعمق في أدبيات الأنظمة السياسية ونشأتها،

---

(١٤٢) سنحاول في هذا المطلب الإضاءة على الجهود التي بُذلت لـ«دمقرطة» الاقتراع الانتخابي، رغم تغلغل الجانب الأرستقراطي في بنيته.

(١٤٣) Yves Sintomer, « Petite histoire de l'expérimentation démocratique : tirage au sort et politique d'Athènes à nos jours », op. cit., p. 120.

(١٤٤) باستثناء هيئات المحلفين، حيث تم اختيار أعضائها بواسطة القرعة.

(١٤٥) «يُدَّعَى أن الإناء احتوى على خمر العشاء الأخير بالإضافة إلى دماء المسيح المصلوب (...) كما يقال إن الكأس ذات قدرة إعجازيّة»...
Roger Sherman Loomis, "The Grail: From Celtic Myth to Christian Symbol", Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1991, P. 184.

أثبت أن تلك «الكؤوس المقدسة» لم تكن سوى «إناء مسمّم»، اعتُمد في الأساس ليُستخدم، عن سابق تصور وتصميم، كآلية غير ديمقراطية(١٤٦).

فبعد أن جاهدنا في الفقرات السابقة لتمحيص «أرستقرطة» ثورات الإصلاح الدستوري خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، سنحاول الآن التطرق للعاملين الذين أسهما في «دمقرطة» الاقتراع الانتخابي، رغم تغلغل الجانب الأرستقراطي في بنيته الأساسية.

الفرع الأول: «توكفيل» وانتشار مصطلح «الديمقراطية»

لاقى كتاب «عن الديمقراطية في أمريكا» للمنظر السياسي والمؤرخ الفرنسي «ألكسيس دو توكفيل» استحسان القراء وانتشاراً سريعاً في الأوساط الفقهية والسياسية، وذلك بعد احتلاله مكانة مرموقة بين مجموعة الكتب التي تناولت النظم السياسية خلال القرن التاسع عشر.

فبعد أن قرر «توكفيل» السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل القرن التاسع عشر لدراسة نظام الحكم الجديد المعمول به في الضفة الأخرى للأطلسي، لم يتردد في استخدام كلمة «ديمقراطية» لعنونة كتابه الذي كان بمثابة خلاصة تجربته الأمريكية، فقد تعذر عليه إخفاء انبهاره بمدى تجذر مذهب «السيادة الشعبية» في الدولة الفتية(١٤٧)... هذا وأكدت الدراسات العلمية أن النجاح الذي حققه هذا الكتاب، أسهم في تعميم الاستخدام الشعبي لكلمة «الديمقراطية»، وذلك لوصف نظام الحكم «الجمهوري-التمثيلي» القائم بالدرجة الأولى على الاقتراع الانتخابي(١٤٨).

خلال تلك الحقبة التاريخية، سطر «التصويت الانتخابي» انتصاراته الساحقة على «القرعة» في إسناد المناصب السياسية في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، في حين اقتصر العمل بالآلية العشوائية في اختيار أعضاء هيئات المحلفين للنظر في أنواع محددة من الدعاوى.

غير أن هذه المعطيات الجديدة لم تمنع المنظر السياسي الفرنسي من انتقاد الإطار العام الذي جرت فيه الانتخابات الأمريكية، سواء أكانت على الصعيد المحلي أو الفدرالي(١٤٩). في المقابل، أشاد باسترسال السلطات العامة في اللجوء إلى آلية القرعة لاختيار مواطنين

(١٤٦) David Van Reybrouck, "Against Elections: The Case for Democracy", op. cit., p. 87.

(١٤٧) وذلك بعد مقارنته «السيادة الشعبية» المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية بأنظمة الحكم التي تبنتها الدول الأوروبية خلال تلك الحقبة التاريخية.

(١٤٨) David Van Reybrouck, "Against Elections: The Case for Democracy", op. cit., p. 89.

(١٤٩) Alexis de Tocqueville, "Democracy in America", Harper Perennial Modern Classic, 2006, p. 97.

أمريكيين، عشوائياً ومن دون تمييز، لإناطتهم صلاحية مؤقتة بإصدار أحكام قضائية في عدد من الدعاوى، جزائية كانت أم مدنية، فقد رأى في هيئات المحلفين الوسيلة المثلى لخرق ضمير القضاة ومنطقهم القانوني القويم ونقله إلى عامة الناس، بأطيافها ومستوياتها العلمية وخلفياتها الفكرية المتنوعة، فقد أسهمت هذه المقاربة الجديدة في حل النزاعات القضائية، في تهيئة المواطنين للمشاركة الفعالة والمسئولة في المؤسسات الدستورية والسياسية الحرة(١٥٠).

فهيئات المحلفين، دفعت أعضاءها للاهتمام بقضايا لا ترتبط مباشرة بمصالحهم الخاصة. وبالتالي، فهي وسيلة اجتماعية وسياسية لتقليص مستوى الأنانية الشخصية التي تضرب صميم المجتمعات المدنية الحديثة... ليكمل المؤرخ الفرنسي «تبجيله» لهذه المؤسسة القضائية، معتبراً أنها أعظم المدارس التثقيفية المجانية التي بنتها الحضارة البشرية، حيث يتعرف «المحلفون» على الحقوق والحريات المناطة بمواطني الدولة، بالإضافة إلى تواصلهم المباشر مع الفئات المثقفة و«المتنورة» للطبقات الأمريكية التي تتبوأ أعلى المراتب في السلم الاجتماعي الأمريكي... كما أعاد هذا الجانب المهم من الذكاء «العملي» في المجال السياسي لمواطني الولايات المتحدة، إلى تاريخهم الطويل والحافل في تثبيت مكانة هيئات المحلفين ضمن المنظومة القضائية للدولة، ليكمل قائلاً: «لست متأكداً إن كان وجود المحلفين في قاعات المحاكم مفيداً للقضية وأطرافها المتخاصمين، إلا أنني على يقين بأن هيئات المحلفين هي أفضل الوسائل التي أوجدتها المجتمعات الحديثة لتثقيف شعوبها(١٥١).

الفرع الثاني: الدستور البلجيكي وتمدد نموذج النظام التمثيلي القائم على الاقتراع الانتخابي

شاءت الظروف أن تترافق طباعة كتاب «عن الديمقراطية في أمريكا» بجزأيه مع صدور الدستور البلجيكي في العام ١٨٣١، الذي كان في طليعة الوثائق القانونية التي «سوّقت» الاقتراع الانتخابي كآلية رئيسية وشبه وحيدة لإسناد المناصب السياسية في الأنظمة «الديمقراطية» التمثيلية(١٥٢).

(١٥٠) على هذا الصعيد، يظهر التقارب الكبير بين كل من «دو توكفيل» و«أرسطو» بربطهما «الحرية» بتحمل «المسؤولية» في مواقف معينة... بالإضافة إلى قناعتهما بأن «الحرية» هي قيمة إنسانية على المواطنين الانكباب لتعلم أصولها وكيفية ممارستها.

(١٥١) من جهة أخرى، استطاع «دو توكفيل» أن يكشف عن الآثار السلبية الناجمة عن آلية الاقتراع الانتخابي، والعاهات التي قد تلحقها في «الجسد الطري» للديمقراطية الأمريكية الفتية. على الرغم من افتقار الساحة السياسية في ذلك الوقت إلى البنى الحزبية التعبوية ووسائل الإعلام الجماهرية...
Alexis de Tocqueville, "Democracy in America", op. cit., p. 226.

(١٥٢) David Van Reybrouck, "Against Elections: The Case for Democracy", op. cit., p. 93.

قد يستغرب القارئ للوهلة الأولى، كيف لاستقلال بلد صغير كبلجيكا، والتي تعاقبت على احتلالها منذ اندلاع الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩ ثلاث دول أجنبية[١٥٣]، أن يلعب دستورها دوراً محورياً في هندسة الأنظمة السياسية في القارة الأوروبية وخارجها... غير أن الأبحاث الدستورية التاريخية المعمقة، أثبتت أن القانون الأساسي البلجيكي تحول إلى نموذج أوّلي لغالبية الدول التي اعتمدت الأسلوب الديمقراطي التمثيلي القائم على الاقتراع الانتخابي لتسلم مقاليد السلطة[١٥٤].

فما لبثت أن خضعت الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالنظام القديم لخطة ممنهجة[١٥٥]، تقصد راسموها «أرستقرطة» الثورة، وذلك خلال المؤتمر التأسيسي الذي سبق الإعلان النهائي للوثيقة الدستورية[١٥٦]. فقد استأثر الأرستقراطيون ورجال الدين، بالإضافة إلي الليبراليين المعتدلين على صياغة مسودة الدستور. في حين أن الانتفاضة الشعبية قادتها مجموعة ثورية ضمت في صفوفها كل من القوى الراديكالية، والجمهورية والديمقراطية.

بالمقابل، من المستغرب أن يتفاجأ المراقب الدستوري بهذا الطابع «الأرستقراطي» الذي اتخذه مسار الثورة، فقد دعا آباء الاستقلال البلجيكي المواطنين إلى انتخابات «عامة» لانتقاء أعضاء البرلمان الذي أنيطت به مهمة إصدار دستور للدولة، غير أن تلك الانتخابات التي نُظمت في الثالث من شهر نوفمبر من العام ١٨٣٠، اقتصرت على ٤٦٠٠٠ رجل فقط، أي ما يعادل ١٪ من مجموع السكان، القادرين على دفع الضرائب الضرورية، أي المتمتعين بحقوقهم السياسية لإيصال صوتهم الانتخابي إلى صناديق الاقتراع[١٥٧]. وبالتالي، أفرزت نتائج الانتخابات البرلمانية مجلساً تمثيلياً احتكر عضويته كل من الأرستقراطيين والقساوسة، بالإضافة إلى رجال القانون من محامين وقضاة... نصفهم سبق وتقلد مناصب رسمية قُبيل إعلان الاستقلال. وبالتالي، لم ترق القطيعة السياسية والتاريخية مع النظام القديم إلى مستوى الآمال التي عقدتها الجماهير الشعبية على الوثيقة الدستورية[١٥٨].

(١٥٣) الدول الثلاث هي: النمسا، فرنسا وهولاندا.

(١٥٤) Ernst Heinrich Kossmann, "The Low Countries 1780-1940", Published by Oxford, 1978.

(١٥٥) اندلعت هذه الانتفاضة خلال شهري أغسطس وسبتمبر من العام ١٨٣٠.

(١٥٦) امتد هذا المؤتمر التأسيسي-الدستوري من نوفمبر ١٨٣٠ ولغاية فبراير ١٨٣١.

(١٥٧) ضمت الهيئة الناخبة مجموعة من كبار مالكي الأراضي، الأرستقراطيين، أعضاء المهن الحرة، بالإضافة إلى القساوسة والأساتذة الجامعيين (على الرغم من إمكانياتهم المالية المحدودة).

(١٥٨) David Van Reybrouck, "Against Elections: The Case for Democracy", op. cit., p. 93.

لذلك، وبعد تراجع وهج الحماسة والحمية التي ولّدتها الانتفاضة الشعبية، تحول الدستور البلجيكي إلى وثيقة توافقية معتدلة، دفعت العديد من الدول المجاورة والبعيدة إلى تكريسها على رأس منظومتها القانونية الوضعية.

فقد نجحت القوى المحافظة في المجتمع البلجيكي في تطعيم دستور الدولة بالعديد من الأفكار الرجعية التي عكست أيديولوجيتها المناهضة للإصلاحات الراديكالية الثورية، على غرار تكريس «نظام ملكي» للحكم بدلاً من «الجمهوري»، والإبقاء على «الاقتراع المقيد»، حيث يشترط على المواطنين دفع معدلات ضريبية مرتفعة للانضمام إلى الهيئات الناخبة. في هذا السياق، تعمّد المؤسس الدستوري إنشاء مؤسسة سياسية هي «مجلس الشيوخ»، ليتحول إلى الهيئة التمثيلية الرئيسية للطبقة الأرستقراطية، بعدما أثبتت الانتخابات المتعاقبة احتكار أعضائها لمقاعد هذا المجلس المستحدث[١٥٩].

بالمقابل، تمكنت القوى التقدمية التي ضمت في صفوفها الفئات الشبابية البلجيكية من انتزاع عدد من المطالب الإصلاحية، أبرزها: إخضاع الملك وصلاحياته إلى أحكام الوثيقة الدستورية[١٦٠]، الركون إلى الاقتراع الانتخابي المباشر[١٦١]، التنصيص الدستوري الصريح على حريتي الصحافة والتجمع، بالإضافة إلى تكريس القرعة كآلية عشوائية لانتقاء أعضاء هيئات المحلفين[١٦٢]. وحدها القوى الثورية الأكثر راديكالية، خرجت فارغة اليدين بعد صدور الوثيقة الدستورية في العام ١٨٣١.

وعلى الرغم من أن غالبية المواد التي تألف منها الدستور البلجيكي سبق وأن وُجدت في وثائق دستورية في كل من فرنسا وهولاندا، إلا أن الهندسة الدستورية التي

(١٥٩) فقد وقفت المعدلات الضريبية المرتفعة حاجزاً منيعاً أمام الطبقات الفقيرة للترشح لعضوية مجلس الشيوخ. وبالتالي، انحصرت المنافسة الانتخابية على حفنة صغيرة من مواطني الدولة، اقتصرت على حوالي ٤٠٠ بلجيكي مؤهل للترشح.
David Van Reybrouck, "Against Elections: The Case for Democracy", op. cit., p. 94.

(١٦٠) حيث بدأت الأوساط الفقهية بالحديث عن النظام «الملكي الدستوري»، أو «الملكي البرلماني» نظراً إلى الصلاحيات المهمة التي أناطها الدستور بالهيئات التشريعية البرلمانية.

(١٦١) في حين كانت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى تنظيم انتخابات «غير مباشرة».

(١٦٢) على الرغم من الإبقاء على ربط حق الانضمام إلى الهيئات الناخبة بدفع معدل ضريبي معين، إلا أن الأخير كان أقل وطأة من المعدلات التي فرضتها حكومات دول أخرى. فقد منحت القوانين الانتخابية لكل مواطن بلجيكي من أصل ٩٥ مواطناً الحق في المشاركة في الانتخابات. في حين، قلصت «الجارة» الفرنسية هذه النسبة إلى فرنسي واحد لكل ١٦٠ مواطناً، وذلك بعد إعادة إحيائها النظام الملكي خلال الحقبة التاريخية التي رافقت صدور الوثيقة الدستورية البلجيكية.
Ernst Heinrich Kossmann, "The Low Countries 1780-1940", op. cit., p. 157.

تفرد المؤسس البلجيكي في نحتها اكتسبت أهمية بالغة، وذلك لحذاقة التوازنات التي أوجدتها بين السلطات السياسية الرئيسة[١٦٣]. فقد انبهر العديد من المشرعين الدستوريين في القارة الأوروبية وخارجها بهذه الهندسة القانونية المميزة للوثيقة الدستورية البلجيكية. لتتحول الأخيرة إلى مرجع أساسي ورئيسي لتقدم الأمم وعصرنتها طوال القرن التاسع عشر[١٦٤]، وصولاً إلى بدايات القرن العشرين، حيث ألهمت كلاً من الدستور الإيراني في العام ١٩٠٦، والعثماني بنسخته الجديدة في العام ١٩٠٨، بالإضافة إلى دول أوروبا الوسطى الجديدة كبولندا، المجر وتشيكوسلوفاكيا[١٦٥].

هذا وأشارت العديد من الدراسات الحديثة إلى التأثير العميق الذي مارسه الدستور البلجيكي في وجدان المشرعين الدستوريين حول العالم[١٦٦]، ليتحول إلى أبرز الوثائق الدستورية الصادرة قبل العام ١٨٤٨[١٦٧].فقد شكل هذا الدستور «منارة» اهتدت بها العديد من الدول والسلطات العامة، وذلك لافتقار الوثائق الدستورية التي سبقته لمزاياه العديدة والفريدة، فلم تجد تلك الدول وسيلة أفضل سوى استنساخ مواده وترجمتها حرفياً في العديد من الحالات[١٦٨].

خلاصة القول، نجحت مواد الدستور البلجيكي في لعب دور رئيسي في هيكلة المنظومة الدستورية والسياسية للعديد من الدول الحديثة خلال قرن طويل من الزمن.

---

(١٦٣) توزعت هذه السلطات الرئيسية على كل من الملك بصفته رأس الدولة، البرلمان والحكومة.

(١٦٤) من الدول التي أصدرت دساتير مستلهمةً النموذج البلجيكي: ساكسونيا (١٨٣١)، سويسرا (١٨٤٨)، أسبانيا (١٨٣٧)، اليونان (١٨٤٨ و١٨٦٤)، هولاندا (١٨٤٨)، لوكسمبورغ (١٨٤٨)، مملكة سردينيا (١٨٤٨)، بروسيا (١٨٥٠)، رومانيا (١٨٦٦)، بلغاريا (١٨٧٩) وصولاً إلى السلطنة العثمانية في العام ١٨٧٦ والآثار العميقة التي تركها بدوره الدستور العثماني على الدساتير العربية خلال العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر والنصف الأول للقرن العشرين... سيمون بدران، «المملكة الدستورية العثمانية وتداعياتها على الفكر الدستوري في العالم العربي»، ورقة عمل تم تحضيرها للمؤتمر الرابع للدراسات التاريخية: «العرب: من مرج دابق إلى سايكس - بيكو (١٥١٦ -١٩١٦): تحوّلات بنى السلطة والمجتمع: من الكيانات والإمارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية»، من تنظيم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (قطر)، ٢١ - ٢٢ نيسان- أبريل ٢٠١٧، بيروت، لبنان.

(١٦٥) John Gilissen, « La constitution belge de 1831 : ses sources, son influence », Res Publica, 1968, pp. 107-104.

(١٦٦) P. Lavaux, « La Constitution belge aux sources de la Constitution de Tirnovo », in L'union fait la force : Etude comparée de la Constitution belge et la Constitution bulgare, Brussels, 2010, pp. 43-54.

(١٦٧) Zachary Elkins, "Diffusion and the. Constitutionalization of Europe", Comparative Political Studies, 2010, Vol. 43, No. 8, p. 969.

(١٦٨) John A. Hawgood, "Liberalism and Constitutional Development", New Cambridge Modern History, Cambridge, 1960, p. 191.

فتحول النظام التمثيلي القائم على الاقتراع الانتخابي إلى معيار يُقاس عليه تقدم الأمم وتطورها السياسي، قبل أن يُطلق عليه «توكفيل» تسمية «النظام الديمقراطي»، وتزيد الوثيقة الدستورية البلجيكية ثباتاً على مؤسساته السياسية وتوازنتها الداخلية، مانحةً إياه بعداً دولياً بعد تربعه المنظومة القانونية للعديد من الدول.

فابتداءً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر، لم يعد الكفاح من أجل الديمقراطية يتماهى مع الشعارات الداعية إلى محاربة الاقتراع الانتخابي، بل اقتصر على توسيع الهيئات الناخبة لتشمل أكبر شريحة ممكنة من مواطني الدولة. هذا وانخرطت الحركات العمالية الأوروبية في هذه «العقلية المؤسساتية» بحصر مطالبها الرئيسية بمشاركتها والطبقات الكادحة في الانتخابات الدورية، محلية كانت أم وطنية.

في هذا السياق، جاءت المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العام ١٩٤٨ لتنص على أن: «إرادةُ الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلّى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريًّا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرّي أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرّية التصويت»[١٦٩].

بعدها بنصف قرن، زف «فرانسيس فوكوياما» بكتابه المعنون «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، خبر الزواج الأبدي بين «الديمقراطيات البرلمانية الليبرالية» و«السوق الحرة»، معتبراً أن الانتقال إلى مصاف الدول الديمقراطية رهين بمنح الحكومات الوطنية شعوبها الحق في اختيار حكامهم وممثليهم في انتخابات دورية، تتنافس فيها الأحزاب السياسية، محترمة مبادئ الاقتراع العام، المساواة وسرية الاقتراع[١٧٠].

بناء على ما تقدم، خسرت «القرعة» المبارزة التي خاضتها مع الاقتراع الانتخابي ابتداء من الربع الأخير للقرن الثامن عشر، على الرغم من تربعها لعقود طويلة من الزمن على عرش الآليات الأكثر ديمقراطية لإسناد المناصب السياسية. في حين، وقع

(١٦٩) وبالتالي، أسهم «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» في تسويق «الأسطورة» القائلة بأن «الاقتراع الانتخابي» و«الديمقراطية هما كلمتان مترادفتان. فقد ترسخت في أذهان الشعوب المعمورة ووجدانها قناعة عميقة مفادها بأن الآلية الشرعية الوحيدة لاختيار الممثلين والحكام السياسيين هي «التصويت الانتخابي». فقد عكست صياغة المادة ٢١ من الإعلان نظرة الشعوب وعلاقة الانتخابات بأنظمتها السياسية بقولها: « (...)) ويجب أن تتجلّى هذه الإرادة (الشعبية) من خلال انتخابات نزيهة (...)». ولكن، أليس من الغريب على أهم وأكثر الوثائق القانونية انتشاراً في العالم، أن تحدد بشكل دقيق كيفية تعبير الشعوب عن إرادتها؟

(١٧٠) Francis Fukuyama, "The End of History and the Last Man", New York, 1992, p. 43.

اختيار الآباء المؤسسين للجمهوريات الحديثة على الاقتراع الانتخابي لضمانه تسلم قوى أرستقراطية مقاليد الحكم بعيداً عن التوريث السياسي... وعلى الرغم من أن ارتفاع أحجام الهيئات الناخبة أسهم في تبديد الصورة الأرستقراطية للاقتراع الانتخابي، إلا أن «الدمقرطة» المصطنعة لهذه الآلية لم تفلح في القضاء على طابعها الأوليغارشي، القائم على التمييز الصريح بين النخبة السياسية الحاكمة من جهة، والناخبين المحكومين من جهة أخرى.

خاتمة

تزامن الاختفاء شبه الكامل لاستعمال القرعة كآلية لإسناد المناصب السياسية مع الحقبة التاريخية التي شهدت نشوء النظم الدستورية التمثيلية الحديثة[١٧١]. إذ أبصرت تلك «الديمقراطيات» النور من رحم ثقافة الفكر الليبرالي، في الوقت الذي دخلت بمواجهة محتدمة وطبيعية مع النموذج الاستبدادي في الحكم، بالإضافة إلى معاداتها للفكر الديمقراطي التقليدي الذي عرفته أثينا القديمة[١٧٢]؛ لذلك قرر الآباء المؤسسون لأنظمة الحكم التمثيلية التخلي عن القرعة لدى تحديدهم الآليات السياسية التي يتم بموجبها اختيار ممثلي الشعب. وبالتالي، تكون الأنظمة الليبرالية الحديثة قد قامت على أنقاض رفضها الآليات الديمقراطية التي كرستها المنظومة الدستورية لأثينا القديمة، بما فيها القرعة[١٧٣].

من جهة أخرى، شهدت نظم الحكم التمثيلية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين تراجعاً تدريجياً في حجم المؤهلات المقيّدة لحق المواطنين في التصويت الانتخابي، مقابل انتشار رقعة الاقتراع العام في الفضاء السياسي، إلا أن الكفاح الطويل الذي خاضته الفئات الشعبية لانتزاع حقها المطلق في التصويت، أسهم في تعميق الاعتقاد لدى كل من النخب السياسية وعامة الناس على حد سواء، بأن الديمقراطية ونظم الحكم التمثيلية هما

(١٧١) شكل قرار البندقيون في العام ١٧٩٧ التوقف عن الاستعانة بالقرعة خلال اختيارهم لـ«دوقهم»، المثال الأخير للاستعمال السياسي لهذه الآلية ضمن إطار دستوري مؤسساتي الخاص بأحد الكيانات الوطنية الفاعلة على الساحة الدولية. فقد ترافق انتقال الشعوب الأوروبية إلى عصر «الحداثة» مع انتصار ساحق للاقتراع الانتخابي كآلية شرعية وحيدة لانتقاء الحكام.
Hugo Bonin, « La democratie hasardeuse : essai sur le tirage au sort en politique », op. cit., p. 52.

(١٧٢) Martin Breaugh, Francis Dupuis-Deri (dir.), « La démocratie au-delà du libéralisme », Perspectives critiques , Québec, Athéna Éditions, 2009.

(١٧٣) في حين صب «الآباء المؤسسون» جل اهتمامهم للخروج بنخبة سياسية متميزة وشرعية...

وجهان لعملة واحدة[١٧٤]. في هذا السياق، تحولت الفرضيات المشككة بعدالة الاقتراع الانتخابي لاختزاله جانباً أرستقراطياً مهماً، أو لفشله في تحقيق مشاركة فعالة وفعلية في الحكم، إلى مجرد «ترهات» أكاديمية نظرية، ومحاولات يائسة للمساس «بقدسية» التصويت والاقتراع العام. فقد أفضى الحق المطلق للمحكومين في اختيار حكامهم ونوابهم في المجالس التمثيلية، بعدما أُسقطت القواعد القانونية التي حصرت الانتخاب في فئات ومجموعات محددة من مواطني الدولة، إلى ترسيخ قناعة لدى الأوساط الفقهية بالتطور الهائل الذي تحقق على صعيد المساواة السياسية والديمقراطية. لذلك، تجنب الباحثون في الأدبيات السياسية والدستورية التطرق إلى الجوانب الأرستقراطية للاقتراع العام ولأبعاده التي تفتقر إلى الحد الأدنى من المساواة الفعلية، وذلك حتى أواخر القرن الغابر[١٧٥].

هذا ولم يتوان الآباء المؤسسون للجمهوريات التمثيلية في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية عن المجاهرة بأن النظام الجمهوري حريص على استبعاد الفئات الشعبية عن المؤسسات الرسمية التي تتمخض عنها القرارات الحكومية[١٧٦]. فقد ساد اعتقاد راسخ في أوساطهم بأن هذه «الانتقائية والنخبوية» في الاختيار، ضرورة ملحة لضمان جودة أعلى للقرارات الصادرة عن ممثلي الشعب، كما أنهم غالوا في ازدراء الديمقراطية كنظام حكم فعال ومتين، مؤكدين بأن التاريخ يشهد على تعمير الأنظمة الأرستقراطية والملكية أكثر من «أخواتها الديمقراطية». حتى أن تلك التي استمرت لعقود طويلة من الزمن، كانت أكثر دموية من النظم السلطوية الأخرى. فقد اشتهرت الديمقراطيات عبر التاريخ بنجاحها في استنزاف طاقاتها وسقوطها المدوي، وصولاً إلى إقدامها على «قتل نفسها بدماء باردة»[١٧٧].

في هذا السياق، حاولنا في بحثنا أعلاه حل «اللغز» التاريخي المتمثل بـ«كسوف» آلية القرعة عن المجال السياسي منذ اندلاع ثورات الإصلاح الدستوري في نهاية القرن

---

(١٧٤) Shelly Taylor, Susan Fiske, "Salience, attention et attribution: Top of the head phenomena", in Berkowitz (éd.), Advances in Experimental Social Psychology, vol. II, New York, 1978.

(١٧٥) مرة أخرى، شكل «كارل شميت» استثناء على هذه القاعدة. فقد أشار المنظر الألماني في بدايات القرن العشرين إلى البعد الأرستقراطي لآلية الاقتراع الانتخابي. إلا أنه أعاد هذا البعد إلى عوامل خارجية لا ترتبط بطبيعة عملية التصويت وجوهرها.
Carl Schmitt, "Verfassungslehre", op. cit., p. 258.

(١٧٦) John Dunn, "Democracy: A History", op. cit., p. 75.

(١٧٧) Charles Francis Adams, "The Works of John Adams", op. cit., p. 483.

الثامن عشر، في الوقت الذي كان يتكاثر انتشار هذه الآلية ضمن المنظومات القضائية لدى اختيار أعضاء هيئات المحلفين، وذلك للأسباب التالية:

- «مبدأ الرضا» ودوره في شرعنة النخب الحاكمة انطلاقاً من الأيديولوجية الليبرالية. في الوقت الذي ركزت فيه الأوساط الفقهية على «الحيادية والنزاهة» اللتين تؤمنهما القرعة، حيث تم تناسي الميزات الأخرى للآلية العشوائية.
- انتصار مفهوم «أرستقراطي» خاص للجمهورية، أسهم في تثبيت الشرخ بين «النخبة الحاكمة» و«الفئات الشعبية المحكومة».
- الارتقاء بالسياسة إلى مصاف «الاحترافية»، وتحويل النشاط السياسي إلى مهنة على غرار المهن الأخرى، في خضم التطور الذي طرأ على نظرية «تقسيم العمل».
- الاكتفاء بالقرعة كآلية لاختيار أعضاء هيئات المحلفين، بعدما طُلب منهم اتخاذ قراراتهم بالإجماع، انطلاقاً من ذكائهم «الفطري والمتوسط»... في حين شُبّه المجال السياسي كساحة للصراعات والمشاكسات، تتطلب بالتالي خبرات ومهارات تفتقر إليها «عامة الناس».

في هذا السياق، تحولت الدول الليبرالية المعاصرة إلى أنظمة «أرستقراطية»[١٧٨]، بكل ما للكلمة من معنى (لغوي)[١٧٩]، لإسنادها المناصب السياسية إلى الذين يُنظر إليهم على أنهم «الأفضل»، وذلك باللجوء إلى آلية الاقتراع الانتخابي[١٨٠]. كما أعاد أحد

(١٧٨) من جهته، فضل الفيلسوف الفرنسي «جاك رانسيير» استخدام تعبير « الأوليغارشيات الليبرالية» للدلالة على الأنظمة السياسية الليبرالية القائمة على استئثار مجموعة من الأثرياء بمقاليد السلطة، يُنظر إليهم على أنهم «أسمى» من الفئات الشعبية الكادحة، حتى ولو كانت سلطتهم تلك غير مطلقة، وذلك لخضوعهم إلى مجموعة من القواعد القانونية العامة.
Jacques Rancière, « Moments politiques : Interventions 1977-2009 », Montréal, Lux, 2009, p. 123.

(١٧٩) لغوياً، تعني كلمة «أرستقراطية» في أصلها اليوناني «حكم الأفضل».

(١٨٠) في هذا السياق، بإمكان الباحث في أدبيات آليات انتقاء الحكام استبدال الطابع «الأرستقراطي» للاقتراع الانتخابي، بمصطلحات أخرى مرادفة، على غرار «النخبوي» أو «الأوليغارشي». إلا أن مواظبة الفقه الدستوري والسياسي على استخدام مصطلح «الأرستقراطية» تعود إلى أسباب تاريخية بحتة. فالسرديات التقليدية التي أضاءت على هذا الجانب «المظلم» من العملية الانتخابية، انطلاقاً من كتابات أنصار الديمقراطية في أثينا القديمة، مروراً بـ «غيتشارديني»، «مونتسكيو» و«روسو»... ووصولاً إلى مناوئي النظام الفدرالي من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية... اعتبرت أن الاقتراع الانتخابي بطبيعته «أرستقراطي». وبالتالي، ومهما تعددت الأسباب وكثرت التفسيرات، فقد أثبتت الشواهد التاريخية المتراكمة فشل الاقتراع الانتخابي في تمثيل الفئات

الباحثين المعاصرين السبب الرئيسي وراء الانتشار الواسع لعوارض «التعب المزمن من الديمقراطية» لدى شرائح واسعة من شعوب الدول الليبرالية، إلى تحول فئاتها الاجتماعية ومنضاليها السياسيين إلى مجرد «انتخابيين أصوليين متطرفين». حتى وصل تناقضهم الأيديولوجي إلى تخزين مشاعر الغضب والكره للنخبة السياسية المُنتَخَبة، في حين استمروا في مدحهم وتبجيليهم الاقتراع الانتخابي كآلية شرعية وحيدة لإسناد المناصب السياسية في الدول «الديمقراطية»!.

هذا وتقوم هذه «الأصولية الانتخابية المتشددة»[١٨١] على اعتقاد راسخ في نفوس مناصريها باستحالة قيام نظام ديمقراطي سليم من دون الركون إلى الاقتراع الانتخابي. باعتبار أن الآلية الأخيرة شرط أساسي ومسبق لهندسة الأنظمة الديمقراطية الليبرالية. في هذا السياق، يرفض «الانتخابيون الأصوليون المتطرفون» النظر إلى الانتخابات الدورية المنتظمة كمجرد «آلية» أو «وسيلة» لانتظام المؤسسات الديمقراطية، لا بل ذهب تقديسهم لها إلى حدود اعتبارها غاية بحد ذاتها، ومذهباً سياسياً يختزن على مجموعة من القيم الخاصة به.

على سبيل المثال، يلاحظ المراقب الحقوقي طغيان هذا الإيمان الأعمى في «القدرات الشفائية العجائبية»[١٨٢] التي تتمتع بها «صناديق الاقتراع» في أوساط اللاعبين الفاعلين على الساحة الدولية، باعتبارها الإناء الوحيد الذي تنضح بداخله «السيادة الشعبية» بأبهى وأنقى صورها. فعندما تدعو حكومات الدول الغربية المانحة، البلدان الغارقة في وحول الاقتتال الداخلي لتتحول إلى «ديمقراطيات»[١٨٣]، فهي تعني بتصاريحها تلك أنه يتوجب عليها تنظيم انتخابات شبيهة إلى حد بعيد بالنموذج الانتخابي المعمول به في الغرب[١٨٤]. وبالتالي، تكون الدول المانحة قد ربطت مساعداتها المالية بتحقق هذا الشرط الانتخابي «الجوهري»، ضاربة بعرض الحائط كافة الصور والآليات الديمقراطية الخاصة بالمجتمعات والبيئات المحلية، والتي اكتسبت شرعية رصينة على مدى قرون طويلة من

الشعبية بنواب وممثلين «يشبهون» ناخبيهم.

Bernard Manin, "Principes du Gouvernement Représentatif", op. cit., p. 187.

(١٨١) David Van Reybrouck, "Against Elections: The Case for Democracy", op. cit., p. 42.

(١٨٢) Ibid.

(١٨٣) على غرار الكونغو، العراق، أفغانستان، تيمور الشرقية...

(١٨٤) أي أن يترافق التصويت الانتخابي مع صناديق وأوراق للاقتراع و«عوازل انتخابية»، بالإضافة إلى ضرورة وجود أحزاب سياسية تتنافس سلمياً خلال حملات انتخابية تحظى بتغطية إعلامية كبيرة...

الزمن... وبالتالي، تكون تلك الجهات الدولية المانحة[١٨٥] قد حولت الديمقراطية الليبرالية إلى «سلعة قابلة للتصدير» إلى بقاع المعمورة كلها، بغض النظر عن الحاجات المحلية والمتطلبات الخاصة لمؤسساتها التقليدية. فقد ينجم عن تنظيم انتخابات «تنافسية وحرة» في دول غير مستقرة، ترزح بيئاتها الاجتماعية تحت أثقال العنف والفساد، آثار سلبية معاكسة تماماً للهدف المنشود. فهي قد تقضي على الآليات السياسية المحلية، تقليدية كانت أم بدائية، والتي تشكل الحصن الأخير الذي يحول دون وصول الفوضى الدموية فيها إلى نقطة اللاعودة[١٨٦].

فإذا نجحت القرعة خلال قرون طويلة في تثبيت الديمقراطية والتماهي مع قيمها، فعلينا عدم استغراب إعادة إحيائها في ديمقراطياتنا التمثيلية المعاصرة. وما التجارب التي تشهدها العديد من البلدان حول العالم[١٨٧]، سوى أول الغيث لعودة العشوائية إلى أدبياتنا السياسية ومنظوماتنا الدستورية.

(١٨٥) سواء أكانت حكومات وطنية أو منظمات دولية.

(١٨٦) في هذا السياق، ذهب أحد الباحثين إلى تشبيه «الأصولية الانتخابية المتشددة» وكأنها نوع جديد من «الإرساليات الإنجيلية التبشيرية»، حيث تأخذ الانتخابات مكانة «الأسرار المقدسة» لهذا المذهب الديني المستحدث، بـ«طقوسها» ومراحلها الإجرائية التي تُغلّب الطابع الشكلي على مضمونها «الديمقراطي».
David Van Reybrouck, "Against Elections: The Case for Democracy", op. cit., p. 43.

(١٨٧) على سبيل المثال أستراليا، كندا، جمهورية منغوليا... لمزيد من التفاصيل العودة إلى:
James S. Fishkin, "Democracy When the People Are Thinking: Revitalizing Our Politics Through Public Deliberation", Oxford University Press, 2018, p. 23.

A Critical Historical Reading of Election and Sortition

Dr. Simon Badran

Abstract:

Given the understanding derived from Montesquieu, Rousseau and other Enlightenment philosophers and political thinkers between the opposition of, on one hand, sortition as a democratic mechanism and, on the other hand, election as an aristocratic instrument, this paper considers why, after the American and French revolutions, sortition was not conceived as a viable mechanism for a system of governance based on foundational beliefs in the democratic equality of all citizens. We argue that the historical "triumph of election" over sortation at the time of the birth of modern representative government was a consequence of the natural right of consent, alongside circumstantial and ideational factors.

JOURNAL OF LAW

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

A Critical Historical Reading of Election and Sortition

Dr. Simon Badran

University of Kuwait

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 6069

No. 4 - P2 - Vol. 46

Jamada I 1444 - December 2022